و اقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا من الفترة 2015 – 2026

محمد مصباح المنتصر فرفر
mo.musbah50@gmail.com

الملخص

يعد واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا في ظل تزايد الفيضانات والسيول وما ترتب عليها من آثار إنسانية ومؤسسية معقدة وتتمثل مشكلة الدراسة في ضعف فاعلية التدخلات الاجتماعية وتفاوت مستوى الاستجابة بين المناطق المتضررة إلى جانب محدودية التنسيق بين الجهات المعنية كما تشير الدراسة إلى وجود فجوة واضحة في الأدبيات السابقة فيما يتعلق بتحديد الدور الفعلي للأخصائي الاجتماعي في إدارة الكوارث وتهدف الدراسة إلى تحليل هذا الواقع من خلال مراجعة منهجية للدراسات والأبحاث السابقة. كما تسعى إلى فهم مستوى الجاهزية المهنية والمؤسسية للتعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية، وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها التعرف على واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في ليبيا أثناء الكوارث وتحليل أدوار الأخصائي الاجتماعي في مراحل إدارة الكارثة المختلفة. كما تهدف إلى تقييم فعالية التدخلات المهنية وتحديد أبرز المعوقات التي تواجهها وتشمل الأهداف أيضًا دراسة مستوى التنسيق بين المؤسسات المعنية والوقوف على مدى كفاية التدريب والتأهيل المهني المتاح للأخصائيين الاجتماعيين تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي للأدبيات السابقة بما يسهم في تطوير المعرفة وسد الفجوات البحثية، كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد المجالات الحيوية في الخدمة الاجتماعية وهو التعامل مع الكوارث الطبيعية في السياق الليبي. كما تقدم تصورًا علميًا يساعد في فهم واقع الممارسة المهنية والتحديات المرتبطة بها ويسهم في تطوير السياسات الاجتماعية المتعلقة بإدارة الأزمات وتعمل أيضًا على دعم تحسين جودة التدخلات الاجتماعية ورفع كفاءة المؤسسات العاملة في هذا المجال إضافة إلى توجيه الاهتمام نحو تعزيز التكامل بين الجهات المختلفة وتحسين الاستعدادات المستقبلية لمواجهة الكوارث

.Abstract:

The reality of social work practice in Libya during natural disasters, particularly in light of the increasing frequency of floods and flash floods and their complex humanitarian and institutional consequences, presents a significant challenge. The study's central problem lies in the limited effectiveness of social interventions, the varying levels of response across affected areas, and the restricted coordination among relevant stakeholders. Furthermore, the study highlights a clear gap in previous literature regarding the actual role of social workers in disaster management. This study aims to analyze this reality through a systematic review of existing studies and research. It also seeks to understand the level of professional and institutional preparedness for dealing with crises and natural disasters, The study aims to achieve several objectives, most importantly, to identify the reality of social work practice in Libya during disasters and to analyze the roles of social workers in the various stages of disaster management. It also aims to evaluate the effectiveness of professional interventions and identify the most significant obstacles they face. Other objectives include examining the level of coordination among relevant institutions and assessing the adequacy of the professional training and qualifications available to social workers. The study also aims to provide a critical analysis of previous literature to contribute to the development of knowledge and address research gaps, The study's significance lies in its focus on a vital area of social work: dealing with natural disasters in the Libyan context. It also offers a scientific perspective that helps in understanding the realities of professional practice and its associated challenges, contributes to the development of social policies related to crisis management, and supports improving the quality of social interventions and enhancing the efficiency of institutions working in this field. Furthermore, it focuses attention on strengthening integration among different stakeholders and improving future preparedness for disasters.

استلام الورقة: 16-02-2026 - قبول الورقة: 24-02-2026 - نشر الورقة: 02-03-2026

الكلمات المفتاحية : الخدمة الاجتماعية، الكوارث الطبيعية، ليبيا، إدارة الأزمات، التدخل المهني، التنسيق المؤسسي، الجاهزية المهنية، الفجوة البحثية.

Keywords. Social work, natural disasters, Libya, crisis management, professional intervention, institutional coordination, professional readiness

المقدمة:

خلال متخصصيها سواء على مستوى تعليمها أو على مستوى الممارسة أو على مستوى البحث، لما لها من آثار سلبية تهدد المجتمع بأكمله بكل قطاعته؛ فإنها ينتج عنها خراب ودمار واستنزاف على كافة المستويات سواءً كان مادياً أو بشرياً، ولا يخلو أي مجتمع منها سواء المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية؛ واذا نظرنا إلى الفترات الماضية التي مربها المجتمع المصري نجد أن هناك العديد من الكوارث الطبيعية التي تعرض لها.

كما يجب علينا كمجتمع أن نستفيد من الكوارث الطبيعية التي حدثت من قبل سواء في محافظة أسوان أو في جمهورية مصر العربية بصفة عامة، بل يجب علينا أن نستفيد من الكوارث التي حدثت في الدول الأخرى، ونرى وندرس كيف لهذه الدول واجهت مخاطر الكوارث الطبيعية وكيف سخرت واستثمرت الموارد المتاحة، ونتعرف أيضا على الأخطاء التي وقعنا فيها عند مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية وأيضا الأخطاء التي وقعت فيها الدول الأخرى عند مواجهة هذه المخاطر بمعنى أنه يجب أن يكون هناك دروس مستفادة من التجارب السابقة المحلية منها والعالمية. (ميريسائي، وإبراهيم، 2015م)

وبالمقابل تسعى عمليات إعادة الاعمار واعادة التوطين على وجه التحديد لتوفير الخدمات الاساسية للمهجرين والمتضررين من النزاعات المسلحة ، ومساعدتهم للاكتفاء الذاتي وتعزيز الثقة في قدراتهم ، والتعافي واصلاح ما تم تدميره على كافة الأصعدة الأنسانية والمادية التي تتعلق بالأنسان المتضرر وبيئته المبنية. بالاضافة الى منح التسهيلات والدعم الاقتصادي بتوفير المواد والسلع ومساندة الناجين في الجوانب النفسية والاجتماعية فالهدف الاساسي لعمليات التعافي واعادة التوطين هو توفير الظروف المعيشية المناسبة للناجين من الحرب وسكان المدن. ولقد اشار كل من الى ان إعادة التوطين هي مرحلة مهمة من عملية التعافي لما بعد كارثة الحروب أو النزاعات المسلحة وهي تعتبر المسبب الرئيسي للعديد من التغييرات الاجتماعية والجسدية في حياة الناس اليومية . لذا فإنه من المهم تحديد الأساليب العملية والفعالة لإعادة التوطين كاحدى ركائز إعادة الاعمار في المدن والمناطق المدمرة من جراء الحروب والنزاعات المسلحة ، وأيضا الاهتمام بقضايا مدى تكيف النازحين والمهجرين مع البيئة الجديدة عند اعادة التوطين ومدى مساهمتها في سرعة التعافي على كافة الأصعدة النفسية والصحية والاجتماعية للمشاركة في دفع عجلة التنمية. (مقال، 2023م)

مشكلة البحث وفجوة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الكوارث الطبيعية التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الأخيرة مثل الفيضانات والسيول والحرائق، قد كشفت عن تحديات كبيرة في مستوى الاستجابة الاجتماعية والمؤسسية، خاصة فيما يتعلق بدور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من آثار هذه الكوارث وعلى الرغم من وجود جهود رسمية ومجتمعية، إلا أن هذه الجهود تبدو في كثير من الأحيان غير كافية أو غير منظمة بالشكل الذي يضمن استجابة فعّالة وسريعة. كما أن هناك تفاوتًا واضحًا في مستوى التدخلات الاجتماعية بين المناطق المتضررة، مما يعكس ضعف التخطيط المسبق لإدارة الأزمات. ويُلاحظ كذلك محدودية الدراسات العلمية التي تتناول بشكل منهجي واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال داخل السياق الليبي الأمر الذي يخلق فجوة معرفية حول مدى جاهزية الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع الكوارث الطبيعية، وكما تبرز المشكلة أيضًا في ضعف التكامل بين المؤسسات الاجتماعية والصحية والإغاثية عند وقوع الكوارث، مما يؤدي إلى تداخل الأدوار أو غياب التنسيق الفعّال بينها. كما أن دور الأخصائي الاجتماعي لا يزال غير واضح أو غير مفعّل بالشكل المطلوب ضمن فرق الاستجابة للطوارئ في بعض السياقات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض المؤسسات من

نقص في التدريب المتخصص في مجال الخدمة الاجتماعية في الكوارث، وهو ما يحد من كفاءة التدخل المهني. كما تشير الأدبيات إلى أن معظم الدراسات العربية عموماً، والليبية خصوصاً ما زالت تركز على الجوانب النظرية أكثر من التحليل الميداني الواقعي. وهذا ما يجعل فهم واقع الممارسة المهنية في ليبيا غير مكتمل. وبالتالي تتجلى الحاجة إلى مراجعة منهجية للأدبيات لتحديد أوجه القصور والفرص المتاحة للتطوير، ومن ثم تتمحورالمشكلة البحثية حول تقييم وتحليل واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا من خلال مراجعة منهجية للدراسات والأدبيات السابقة، بهدف الكشف عن مدى فاعلية هذه الممارسة وتحديد أبرز التحديات التي تعيقها. كما تسعى الدراسة إلى فهم طبيعة الأدوار التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون أثناء الكوارث، ومدى جاهزيتهم المهنية والمؤسسية. ومن هنا يمكن طرح السؤال التالي للمناقشة: ما مدى فاعلية ممارسة الخدمة الاجتماعية في ليبيا في مواجهة الكوارث الطبيعية، وما أبرز التحديات التي تحد من تطوير هذا الدور؟

تساؤلات الدراسة

1. ما هو واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا كما ورد في الدراسات السابقة؟
2. ما أبرز أدوار الأخصائي الاجتماعي في مراحل الاستعداد والاستجابة والتعافي من الكوارث؟
3. ما مدى فعالية التدخلات الاجتماعية في الحد من آثار الكوارث الطبيعية في ليبيا؟
4. ما أهم التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الكوارث الطبيعية؟
5. ما مستوى التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية والصحية والإغاثية أثناء الكوارث؟
6. ما مدى توفر التدريب والتأهيل المهني للأخصائيين الاجتماعيين في مجال إدارة الكوارث؟
7. كيف عالجت الدراسات والأدبيات السابقة موضوع الخدمة الاجتماعية في الكوارث الطبيعية في السياق الليبي؟

لأهداف الدراسة:-

1. التعرف على واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا.
2. تحليل أدوار الأخصائي الاجتماعي في مختلف مراحل إدارة الكوارث.
3. تقييم فعالية التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية أثناء الكوارث.
4. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الممارسة المهنية.
5. دراسة مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بإدارة الكوارث.
6. الوقوف على مستوى التأهيل والتدريب المتاح للأخصائيين الاجتماعيين.
7. تقديم رؤية تحليلية شاملة من خلال مراجعة منهجية للدراسات والأدبيات السابقة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أحد المجالات الحيوية في العمل الاجتماعي، وهو دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا. إذ أصبحت الكوارث مثل الفيضانات والسيول، تمثل تحديًا متزايدًا يتطلب تدخلًا مهنيًا منظمًا وفعّالًا وتكمن أهمية الدراسة في أنها تقدم تصورًا علميًا لواقع هذا الدور كما ورد في الأدبيات السابقة. كما تساعد في فهم مدى جاهزية المؤسسات والأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع الأزمات، وتبرز أهمية الدراسة أيضًا في كونها تعمل على تحليل ومراجعة منهجية للدراسات والأبحاث السابقة، مما يساهم في كشف أوجه القصور والفجوات البحثية في هذا المجال. وهذا بدوره يتيح فرصة لتطوير المعرفة العلمية حول الخدمة الاجتماعية في سياق الكوارث الطبيعية كما أن الدراسة تسهم في تقديم رؤية شاملة حول التحديات التي تواجه الممارسة المهنية في ليبيا الأمر الذي يساعد الباحثين وصناع القرار في تحسين جودة التدخلات الاجتماعية المستقبلية.

كما تتمثل أهمية الدراسة في كونها توفر قاعدة معرفية يمكن الاعتماد عليها في تطوير برامج التدريب والتأهيل للأخصائيين الاجتماعيين في مجال إدارة الكوارث. إضافة إلى ذلك، فإنها تساهم في تعزيز التكامل بين المؤسسات الاجتماعية والجهات الإغاثية المختلفة ومن المتوقع أن تساعد نتائجها في تحسين فعالية الاستجابة الاجتماعية وتقليل الآثار السلبية للكوارث على الأفراد والمجتمعات وبالتالي فهي

تمثل إضافة علمية وعملية في مجال الخدمة الاجتماعية التطبيقية في ليبيا، ومن ثم تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوع الخدمة الاجتماعية في الكوارث الطبيعية بشكل أعمق وأكثر تخصصًا في السياق الليبي فهي لا تقتصر على عرض الواقع فقط بل تسعى إلى تحليل ما ورد في الأدبيات والدراسات السابقة بشكل نقدي ومنهجي. وهذا يساعد على بناء فهم أكثر دقة لطبيعة التدخلات الاجتماعية أثناء الأزمات كما تساهم في توجيه الاهتمام نحو تطوير السياسات الاجتماعية المتعلقة بإدارة الكوارث وبذلك تشكل مرجعًا علميًا مهمًا يمكن الاستفادة منه في مجالات البحث والتطبيق.

فرضيات الدراسة

الفرضية الاولي : توجد علاقة بين فعالية ممارسة الخدمة الاجتماعية وتقليل آثار الكوارث الطبيعية في ليبيا.

الفرضية الثانية : يعاني الأخصائيون الاجتماعيون من ضعف في التدريب المتخصص في مجال الكوارث.

الفرضية الثالثة : يؤثر ضعف التنسيق المؤسسي سلبًا على فعالية التدخلات الاجتماعية أثناء الكوارث.

الفرضية الرابعة : هناك قصور في وضوح دور الخدمة الاجتماعية ضمن فرق الاستجابة للكوارث.

الفرضية الخامسة : تختلف فعالية ممارسة الخدمة الاجتماعية باختلاف المناطق الجغرافية في ليبيا.

الفرضية السادسة : تساهم الدراسات والأدبيات السابقة بشكل محدود في تطوير الممارسة الفعلية في الواقع الليبي.

الفرضية السابعة : توجد علاقة بين مستوى التأهيل المهني للأخصائي الاجتماعي وكفاءة التدخل في الكوارث الطبيعية.

الاطار النظري

أولاً: ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية

تبدأ هذه المرحلة بدراسة المخاطر المناخية بهدف تطوير استراتيجيات للحد من الكوارث المحتملة، تشمل تدابير طويلة الأجل، منها: تأسيس البنية التحتية على نحو يستجيب لمتطلبات مواجهة الكوارث، وإنفاذ قوانين بناء تراعي معايير الاستجابة للمخاطر، وتنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من التعرض للكوارث في المستقبل.

وفي حالة كارثة درنة لم يكن خطر الفيضانات ظاهرة جديدة إذ تاريخيًا تعرضت المدينة لفيضانات الوادي مرات عديدة ما دفع بالحكومة الليبية في سبعينيات القرن العشرين إلى التعاقد مع شركة يوغوسلافية لبناء سدين في المنبع هما أبو منصور والبلاد لكن لم تدم كفاءتهما طويلا إذ بعد عقدين فقط أبلغ مهندسون إيطاليون وسويسريون عن شقوق فيهما وبينوا احتمال وقوع أضرار بالبنية التحتية إذا ما وقع خلل فيهما في موسم الفيضان وشددت توصياتهم على ضرورة إصلاح السدين بل بناء سد ثالث للتحكم في تدفق المياه وتخفيف الضغط على الهياكل . (عاشور، 2020م)

كما في عام 2007 تعاقدت الحكومة مع شركة تركية للقيام بالإصلاحات التي أوصي بهاوقدرت تكاليف أعمال إعادة التأهيل وحدها للسدين بنحو 30 مليون دولار أميركي، وهو ما يعكس عدم صيانتهما الصيانة المطلوبة على مدى زمني ليس بالقليل ما سبب الضرر والتآكل في هيكلهما وما لبثت أن تعطلت أعمال الإصلاح بسبب تعثر مالي حكومي، أدى إلى تأخير أعمال الإصلاح حتى عام 2010 ومع اندلاع انتفاضة 2011، اضطرت الشركة إلى وقف عملياتها ومغادرة البلاد. وفي خضم الاضطرابات التي سادت آنذاك، نهبت معدات الشركة، وأخلي موقع العمل. وعلى الرغم من أن أعمال الإصلاح لم تكن قد اكتملت بعد، فقد أفاد موقع الشركة على الإنترنت أن مشروع الصيانة قد اكتمل في عام 2012

ولكن بعد عام 2011 أعادت السلطات الليبية فتح ملف سدي درنة مرة أخرى وقررت تنفيذ مشاريع تهدف إلى الحفاظ على هيكلهما وتعزيزهما وخصصت مليوني دولار لوزارة الموارد المائية من أجل إصلاح السدين خلال عامي 2012 و 2013. (ديوان المحاسبة الليبي، 2022م)

ومع ذلك لا توجد أي تقارير تشير إلى اكتمال أي أعمال في السدين وقد فسر العديد من المراقبين هذه الحقائق على أنها مؤشر واضح على تفشي الفساد داخل تلك الوزارة وتقصيرها في القيام بمسؤولياتها ، وفي عام 2022 حذرت دراسة تقديرية من حال السدين في وادي درنة بسبب ما ظهر فيهما من شقوق وباتت سلامة جدرانهما عرضة لخطر الانهيار حال حدوث فيضانات كبيرة ونصحت الدراسة

السلطات الليبية بالتعجيل بإجراءات فورية لترميم السدين وتفعيل الصيانة الدورية والتوعية بمخاطر العيش قرب الوادي ووضع مجموعة من تدابير السلامة في حالة الطوارئ ولكن لم تتخذ السلطات الليبية أي إجراء يستجيب للتوصيات.

- **الاستعداد للكارثة**

بعد أن تسبب الإعصار في خسائر بشرية واقتصادية كبيرة في اليونان وتركيا تحرّك جنوبا في اتجاه السواحل الليبية وفي ظل التوقعات بتأثيراته الوشيكة شكلت الحكومة لجنة عليا للطوارئ والاستجابة السريعة لإدارة الاستعدادات لمواجهة الكارثة المتوقعة والمثير أن القائمة الطويلة لأعضاء اللجنة لم تتضمن خبراء في المناخ أو متخصصين في إدارة الأزمات كما خلت من الجيولوجيين ومهندسي السدود ولم يُضم إليها أيضًا رؤساء البلديات المعنية أو المتخصصون من هيئة الطرق والجسور ويبدو أن السلطات قد غلبها الانطباع أن المياه ستتدفق نحو البحر الأبيض المتوسط متجاهلة تماما إمكانية وقوع فيضان من الوادي وخلال وقوع الفيضان اقتصرت تحذيرات اللجنة على تعليمات عامة وغير واضحة للجمهورمن دون أن توجه تنبيهات محددة تتعلق بخطورة الكارثة ومخاطرها الوشيكة ولم تتوفر على خطة طوارئ واضحة للتنفيذ. (مركز المدافع عن حقوق الإنسان، 2023م)

ففي البداية نصحت اللجنة سكان المناطق المعرضة للخطر باتخاذ تدابير احترازية لمواجهة الظروف القاسية المتوقعة من دون إرشادات واضحة يمكنهم اتباعها ثم أصدرت تعليمات مفاجئة بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لضمان السلامة العامة من دون تقديم معلومات حول الطرق الآمنة التي يجب سلكها أو تحديد المناطق الأقل عرضة للخطر أو تعيين مناطق للإيواء المؤقت. (سيلينو، أندريا، 2024م)

وفي وقت لاحق أصدر المجلس البلدي لمدينة درنة بيانا نشره على حسابه على فيسبوك يطلب فيه من سكان الساحل إخلاء منازلهم، لكنه طلب منهم في الوقت نفسه الالتزام بحظر التجوال المفروض والتعاون مع الجهات المختصة وهكذا في لحظة يجب فيها الاستعداد للعاصفة كان السكان المعرضون للخطر يجهلون الوضع ووجدوا أنفسهم في حيرة من أمرهم، غير مدركين إذا ما كان عليهم إخلاء مناطقهم أم المكوث في منازلهم. (فاسانوتي، 2023)

وفي الآن ذاته أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية والهلال الأحمر الليبيان تنبيهات للسكان حول تقلبات الطقس المتوقعة وقدما إرشادات عامة، من دون الإشارة إلى ضرورة الإخلاء وفي 10 أيلول سبتمبر قررت مديرية أمن درنة فرض حظر للتجوال يبدأ من الساعة السابعة صباحًا حتى الثامنة من صباح اليوم التالي الذي وقع فيه الفيضان، ما ساهم في زيادة تعقيد الأوضاع وأدى إلى تفاقم الخسائر في الأرواح بحسب إذ اضطر السكان إلى البقاء في منازلهم، في حين لم تنبه التصريحات الرسمية إلا إلى مخاطر الرياح القوية وارتفاع منسوب المياه من البحرمن دون التنبيه لاحتمال وقوع فيضان أو انهيار السد في المناطق المعرضة للخطر. (هاغنلوشر، مايكل، ساناي أوكاموتو ونيدي ناجاباتلا.2022)

وقبيل ساعات من الفيضان شكل مجلس درنة البلدي لجنة طوارئ لمتابعة الوضع وفوض مسؤولية إدارة المدينة إلى مدير مديرية أمن درنة، بوصفه رئيس اللجنة. وحاول رئيس الحكومة الذي شغل منصب رئيس اللجنة العليا للطوارئ والاستجابة السريعة أيضًا، طمأنة المواطنين، فشدد على عدم وجود داع للقلق، وأشار في تصريحاته إلى أن أجهزة الدولة، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية، في حالة تأهب قصوى وأن الوضع تحت السيطرة وأصدر الهلال الأحمر بيانًا آخر حذر فيه المواطنين من تدهور الأحوال الجوية المتوقع قريبًا في المنطقة، ثم أتبعه بمنشور على حسابه على فيسبوك طلب فيه من المواطنين المقيمين في المناطق المعرضة للخطر الإخلاء بمساعدة السلطات المحلية وتنسيقها وتسببت هذه التعليمات المتضاربة في إحداث حالة واسعة من الارتباك بين السكان، حيث قرر بعضهم إخلاء المدينة، في حين ظل الباقون في منازلهم امتثالا لحظر التجوال الذي فرضته السلطات تحسبًا للكارثة. ومع تزايد حالة عدم اليقين، تصاعدت أمارات عدم ثقة السكان بما تقوم به السلطات. (هينسون، بوب وجيف ماسترز، 2023م)

ومع بدء تجمع مياه الفيضان خلف السدود أكدت وزارة الموارد المائية أن السدود في حالة جيدة، والأمور لا تزال تحت السيطرة، ولا توجد مخاوف من انهيارها في هذه اللحظة نافية ما يتداول بين السكان من تشكيك في قدرتها على تحمل تدفقات المياه الكثيفة. لكن بعد ساعة واحدة فقط، تبدل خطاب الوزارة على نحو مفاجئ، فأصدرت تعليمات بضرورة انتقال سكان الوادي القاطنين في جهة

المصب إلى أماكن أكثر أمانًا كإجراء احترازي ضد أي طارئ. لكن كانت الدعوة متأخرة جدا، إذ اجتاحت المياه المناطق بسرعة، وحاصرت السكان الذين لم يتمكنوا من التحرك بسبب غمر الفيضان للطرق وانهيار الجسور، وانقطاع شبكات الاتصالات، فتأكد خبر انهيار السد .

ثانياً: مفهوم نظم الإنذار المبكر للازمات

هو منظومة متكاملة لرصد الأخطار والتنبؤ بها وتوقعها وتقييم مخاطر الازمات ونظم وعمليات أنشطة الاتصالات والاستعداد التي تمكن الأفراد والحكومات وقطاع الاعمال من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب للحد من مخاطر الازمة قبل وقوعها.) المرسي ، 2018م)

كما يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغوط السكانية التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات العيد وبولحية اذ يندرج نظم الانذار المبكر في إطار العمل الوقائي الذي يهدف الى تفادي ارتفاع تكلفة التدخل في حال حصول الازمة وهو عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغيرات مؤشرات بحدوث أزمة اقتصادية او مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك الإشارات وأن نتائج الإنذار المبكر يمكن أن تكون رفق أربع احتمالات وهي

- **التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.**
- **الفشل حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.**
- **الإنذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع بينما لا تقع الأزمة أساساً.**
- **الرفض الصحيح حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل تشكل أنظمة الإنذار المبكر خدمة وحماية للاقتصاد، إذا تو افرت الإرادة الصادقة للقادة والمسؤولين في إدارة شؤون المجتمع لما قد تساهم به من عقلنة وترشيد إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية وإدارة العلاقة بين مكوناته وكذلك مع القوى الإقليمية والدولية التي يقع ضمن اهتماماتهما أو مطامعها . (مرعي، 2020م)**

ثالثاً: عناصر نظم الإنذار المبكر

ومن ثم يتكون نظام الإنذار المبكر الكامل والفعال من أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، بدءا من المعرفة بالخطر ونقاط الضعف وانتهاء بالاستعداد والقدرة على الرد والمجابهة. كما تتضمن أفضل أنظمة الانذار المبكر روابط قوية وقنوات اتصال فعالة بين كافة العناصر كما ان المعارف المتعلقة بمخاطر الازمات استناداً إلى الجمع المنتظم للبيانات وتقييم مخاطر الازمة؛ يواجه الانسان اثناء حياته العديد من المخاطر التي قد تصيبه في شخصه او في ممتلكاته، وقديماً كان الانسان يواجه هذه المخاطر بمفرده ثم اهتمت الجماعات بعد ذلك بالبحث عن وسائل لمواجهتها هذا كما عرفت المخاطر ايضاً على انها الخسائر الناجمة عن وقع حادث معين تجدر الاشارة الى المقصود بفهم المخاطر في اطار نظام الانذار المبكرهو تركيز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الازمات بجميع ابعادها المتمثلة في قابلية تضرر الاشخاص والممتلكات ومدى تعرضهما للمخاطر مع تسخير هذه المعارف لغرض اجراء تقييمات سابقة على مخاطر الازمات وذلك من اجل وضع وتنفيذ اجراءات مناسبة للتأهب والتصدي لها . (خميس ، 2016م)

ولذالك يتم الكشف عن المخاطر والعواقب المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها تعزيز سبل ادارة مخاطر الكوارث من اجل تحسين التصدي لها ان للأسلوب المتبع في ادارة الازمات على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي اهمية كبيرة لضمان عنصر الفاعلية والكفاءة، ويلزم في هذا الصدد وجود رؤية واضحة وخطط واختصاصات وارشادات وتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، فضلاً عن مشاركة

الجهات المعنية لذلك فأن تعزيز ادارة الازمات بهدف الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي واعادة التأهيل امر ضروري من شأنه تعزيز التعاون والشراكة بين الآليات والمؤسسات ذات الصلة بالحد من الازمات ومخاطرها . (طالب ، 2018م)

ويتم النشر والإبلاغ من خلال مصدر رسمي لإصدار تحذيرات موثوقة في الوقت المناسب ودقيقة وقابلة للتنفيذ والمعلومات المرتبطة بها بشأن الاحتمالية والأثر لابد أن تصل التحذيرات إلى الجهات ذات الصلة ومن الأهمية بمكان أن تكون الرسائل واضحة وتحتوي على معلومات مفيدة وقابلة للاستخدام لتمكين المنظمات والمجتمعات من التأهب والتصدي بشكل مناسب للمساعدة على حماية المجتمع والاقتصاد وتوافر الثقة في مصدر المعلومات جزء كبير من الإبلاغ الفعال للمخاطر ويجب تحديد نظم الإبلاغ الإقليمية، والوطنية والمحلية مسبقاً. (علوطي لمين، 2018م)

إن التأهب على جميع المستويات للاستجابة للتحذيرات الواردة بغية التصدي لها بفعالية واعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي واعادة التأهب والاعمار، حيث يشير النمو المطرد المخاطر الازمات وما يشمله من زيادة تعرض الافراد والمؤسسات والممتلكات لآثار الازمة بالإضافة الى ضرورة مواصلة تعزيز الاستعداد لمواجهة الازمات وكفالة توفير القدرات اللازمة للتصدي لها والتعافي من اثارها بفعالية وعلى المستويات كافة كما ان اعادة التأهيل والاعمار التي تحتاج الى التأهب قبل وقوع الازمات تمثل فرصة حاسمة لإعادة البناء بطريقة أفضل ويسبل منها ادماج الحد من مخاطر الازمات في تدابير التنمية مما يجعل الامم والمجتمعات قادرة على مواجهة مواجهتها.

رابعاً : آليات عمل نظام الإنذار المبكر

يحتاج تصميم نظام الإنذار المبكر إلى تحديد المجالات التي سيغطيها والتي تأخذ أولوية في تركيبة ملف المخاطر والتي قد تكون مصدراً محتملاً للازمات، وهناك ثلاث خطوات رئيسية :

الخطوة الأولى: تحديد أي الأحداث ينبغي الإنذار عليها؛ احداث اقتصادية او مالية وغيرها، فتصميم النظام يحتاج الى تحديد المجالات التي سيغطيها، أي اختيار المؤشرات التي تعكس الحالة وتمثلها بشكل مناسب، بحيث تعتمد عملية اختيار المؤشرات على النظرية الاقتصادية. النظرية الاقتصادية تحدد المجالات اما ان تكون أزمة اقتصادية مباشرة أو ازمة اقتصادية غير المباشرة الازمة الاقتصادية المباشرة تعني القيمة النقدية للتدمير الكلي أو الجزئي للممتلكات المادية الموجودة في المنطقة المتضررة وتكاد الازمة الاقتصادية المباشرة تعادل الأضرار المادية. اما الازمة الاقتصادية غير المباشرة تعني انخفاض القيمة المضافة نتيجة الازمة الاقتصادية المباشرة.

عادة ما تقع الازمة الاقتصادية المباشرة خلال الحدث أو خلال الساعات الأولى من وقوعها، وكثيرا ما يتم تقييمها مباشرة بعد الحدث التقدير تكلفة التعافي والمطالبة بمدفوعات التأمين وتكون ملموسة وسهلة القياس نسبيا وتشمل الازمة الاقتصادية غير المباشرة الآثار في الاقتصاد الجزئي مثل انخفاض الإيرادات بسبب تعطل العمل والآثار في الاقتصاد الوسطي مثل انخفاض الإيرادات بسبب الآثار على الموارد الطبيعية، أو الانقطاعات في سلاسل الإمداد أو البطالة المؤقتة والآثار في الاقتصاد الكلي مثل الزيادة في الأسعار، وزيادة الديون الحكومية، والأثر السلبي على أسعار أسواق الأوراق المالية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي). ويمكن أن تحدث الازمة غير المباشرة داخل منطقة الخطر أو خارجها وغالبا بفارق زمني ونتيجة لذلك قد تكون غير ملموسة أو صعبة القياس . (موساوي ، وصالحي ، 2020م)

تعتبر خطوة اختيار المؤشرات من اهم خطوات بناء نظام الإنذار ولها دور في فعاليته وقدرته على إظهار الإشارات وتوقع الازمة.

الخطوة الثانية: استحداث مجموعة من الأدوات التحليلية المناسبة، على ان تجمع بين التحليل الكمي والنوعي.

الخطوة الثالثة: وهي تتضمن عملية التقييم والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية تتم مناقشتها من قبل دوي الخبرة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وترابطها.

الدراسات السابقة

- **الدراسات المحلية**

1. دراسة (سعيدة ابوسيف مفتاح علي،2019م)، بعنوان استخدام استراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية وقت الكوارث الطبيعية.

فحص المحقق ثلاث حالات متكررة من لجان تعويضات الكوارث التابعة للهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي في طرابلس والتي تظهر ارتفاعًا مطردًا في الأضرار وعدم كفاية التعويضات وينشأ هذا النقص من سببين رئيسيين: الإجراءات المُتبعة لجمع البيانات عن المتضررين وأنظمة سنّ قوانين التعويض التي تحرم الضحايا من حقوقهم وحدد المحقق بيان التقدير (4) الذي دوّنه الموظف المختص في نهاية كل استمارة مسح مع الأسرة المتضررة باعتباره السبب الرئيسي في ضياع حقوق الضحايا وبعد التدقيق في استمارات المسح الخاصة بالمتضررين لاحظ المحقق تكرار الملاحظات التالية: "يسكن الشخص الذي تمت مقابلته في مسكن تقليدي بسقف خشبي" "يعيل الشخص الذي تمت مقابلته أسرة" "الشخص الذي تمت مقابلته عاطل عن العمل" "الأبناء طلاب" "يحتاج الشخص الذي تمت مقابلته إلى مساعدة فورية وعاجلة" (5) يؤكد بيان التقييم المكتوب في نهاية التقييم الاجتماعي ضعف الأداء الوظيفي للأخصائي الاجتماعي في كثير من الأحيان يكون الأخصائي الاجتماعي متطوعًا ضمن فرق الإنقاذ أو موظفًا إداريًا ويفتقر إلى فهم خطط التدخل المهني أثناء حالات الطوارئ ولم يشاركوا في مناهج تدريب الخدمة الاجتماعية ولم يكتسبوا التدريب المهني في مراكز الخدمة الاجتماعية والجامعات ولم يزود بالمهارات اللازمة لصياغة قرارات مناسبة ومراعية لا تمنع الضحية من فقدان حقوقها فحسب بل تمنع تفاقم معاناتها ويعود هذا إلى أن جهود الإنقاذ غالبًا ما تُنفَّذ في وقت متأخر من الليل أو خارج ساعات العمل الرسمية ويكشف هذا عن قصور في التخطيط المسبق واحتمالية إساءة استخدام أموال الدولة وهدرها وحرمان الأسر المتضررة من حقوقها.

2. دراسة (طارق عبد الله التركي،2021م)، بعنوان الصعوبات التي تواجه العاملين بإدارة التنمية الاجتماعية في منح التعويضات عن الكوارث الطبيعية والنكبات ومقترحاتهم لحلها (دراسة ميدانية مطبقة في الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي هدف هذا البحث إلى تحديد العقبات التي يواجهها موظفو صندوق التضامن الاجتماعي عند تقديم المساعدات في حالات الكوارث الطبيعية والمصائب إلى جانب توصياتهم لتجاوز هذه العقبات وتمحور سؤال البحث حول تحديد أبرز التحديات الإدارية والقانونية والعملية والتقنية التي يواجهها موظفو الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي واستخدم الباحث المنهج الوصفي وجمعت المعلومات من خلال محادثات مباشرة واستبيانات بين 1 و27 ديسمبر/كانون الأول 2019 من مجموعة مكونة من 14 موظفًا وخلص البحث إلى أن هيكل التعويضات يمثل أحد أطر الضمان الاجتماعي والرفاه التي تعتمد على إجراءات ولوائح منظمة لتحقيق أهداف مجتمعية محددة وأشارت النتائج إلى أن المشكلات العملية احتلت المرتبة الأولى من حيث التأثير تليها المشكلات الإدارية ثم القانونية وأخيرًا التقنية وكشفت الدراسة عن عوائق إدارية تحد من الفعالية التشغيلية مما يتطلب توفير دعم مادي وغير مادي لتعزيز قدرة الوكالة على إدارة الصعوبات وتحسين العمليات.

3. دراسة (سعاد سعيد عمار ضو،2024م) بعنوان الدور المهني للخدمة الاجتماعية في الكوارث والازمات "كارثة درنة أنموذجاً.

سعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور المهني للخدمة الاجتماعية في حالات الكوارث والطوارئ مستخدمًا حادثة درنة كمثال وهدف إلى الكشف عن طبيعة هذا الدور في إدارة الأزمات وتوضيح المصطلحات المرتبطة بالكوارث الطبيعية والبشرية وتحديد التكتيكات المتخصصة التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون وتحديد المسؤوليات والمهارات اللازمة للعمل في الحالات الطارئة والإشارة إلى العوائق الرئيسية التي تحد من فعالية العمل المهني واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معتمدًا على مراجعة محتوى العديد من التقارير المحلية والعالمية وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها أن للخدمة الاجتماعية دورًا حاسمًا لا يقل أهمية عن الخدمات الأخرى المقدمة للمجتمع وأن التمييز بين مفهومي الكارثة والطوارئ أمر بالغ الأهمية وأن هناك تكتيكات وإجراءات محددة للتدخل المهني وأن هذا التدخل جهد منظم ومنهجي يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون كما أظهر البحث أن أحد العوائق الرئيسية أمام الأداء المهني هو نقص المعرفة والكفاءة اللازمتين لدى الأخصائيين الاجتماعيين العاملين كممارسين عامين.

4. دراسة (إيناس رجب بوجيدار،2025م)، بعنوان تداعيات الظواهر الاجتماعية السلبية عقب كارثة إعصار دانيال وآليات المواجهة.

تتناول هذه الدراسة آثار الأحداث الاجتماعية السلبية الناجمة عن إعصار دانيال في مدينة درنة مع التركيز على تأثيرها على جودة الحياة وبنية المجتمع والمبادئ والأخلاق وجمعت المعلومات باستخدام استبيان مغلق وُزّع بطريقتين: أولاً عبر نظام إحالة ورقي أسفر عن 175 استبياناً ثم عبر استبيان إلكتروني وُزّع على الأسر في المدينة وحصل على 104 ردود حدد التقييم تداعيات متباينة للأحداث الاجتماعية السلبية على الأسر في درنة عقب الإعصار كما كشف أن الصعوبات المرتبطة بالظروف المعيشية كانت الأكثر انتشاراً وتكراراً مع كون فقدان الممتلكات والأموال من أهم المخاوف وتوصي الدراسة بوضع خطة شاملة بمشاركة الهيئات الحكومية وغير الحكومية لإدارة الكوارث المستقبلية وتؤكد على ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتجاوز الهياكل التقليدية لمواجهة الظواهر الاجتماعية السلبية الناجمة عن الكوارث بشكل فعّال.

5. دراسة (مراد بويجلايل، 2025)، بعنوان تعليم الاستدامة من أجل التعافي بعد الكوارث: دراسة نوعية لمنظورات المجتمع والسياسات في درنة، ليبيا.

تتناول هذه الدراسة دور التعليم المرَكز على الاستدامة في دعم التعافي وبناء القدرة على الصمود في مدينة درنة الليبية بعد الفيضانات المدمرة التي ضربتها في سبتمبر 2023 وباستخدام منهجية وصفية نوعية وعُقدت عشرون جلسة نقاش شبه منظمة مع باحثين متخصصين وممارسين في مجال الصحة العامة ومسؤولين حكوميين وزعماء مجتمعات محلية وتُظهر النتائج أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يُنظر إليه كأداة حيوية لتعزيز القدرة على الصمود وضرورة أخلاقية في البيئات الهشة والمتضررة من الكوارث فإن ضعف المؤسسات وندرة الموارد وسوء تنسيق السياسات تعيق تنفيذه وتُؤكد الدراسة على ضرورة دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في كلٍ من هياكل التعليم الرسمية والتجمعات المجتمعية غير الرسمية بما يحقق التوافق بين خطط التعافي والظروف البيئية الإقليمية، كما تقدم الدراسة مقترحات عملية للاستفادة من المدارس والمنظمات الدينية والمبادرات المحلية لتعزيز القدرة على التكيف وتساهم هذه النتائج في النقاشات العالمية حول وضع التنمية المستدامة في سياقها في مناطق ما بعد النزاعات وتبرز قدرة التعليم من أجل التنمية المستدامة على الربط بين الإغاثة الفورية والاستدامة الدائمة وتتوافق هذه الدراسة بوضوح مع أهداف التنمية المستدامة وتحديداً الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة) وتوضح كيف يمكن للتعليم الموجه نحو الاستدامة أن يعزز صمود المجتمع من خلال ربط التعلم بأطر التعافي المحلية والتكيف البيئي وإعادة بناء المجتمع ومن خلال هذا الربط، تسلط الدراسة الضوء على دور التعليم كوسيلة لتحقيق التعافي السريع والاستدامة الدائمة لدى المجتمعات الهشة والمتضررة من الكوارث.

6. دراسة (نجاة الهادي عبد الله محمد،2026م)، بعنوان حين يُعاد تشكيل المجتمع التغير الاجتماعي في ليبيا بين النزاع السياسي وتحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

منذ عام 2011 شهد المجتمع الليبي تحولات اجتماعية عميقة نتيجةً للصراع السياسي المستمر وقد أثرت هذه التحولات على أنماط الحياة الأسرية والأعراف الاجتماعية والوضع المالي ومستوى الثقة في المؤسسات القائمة وكانت الفئات الأكثر تضررًا هي الفئات الأكثر عرضة للخطر كالأطفال والنساء والأسر النازحة مما استدعى تقديم دعم متخصص من الأخصائيين الاجتماعيين ويركز هذا البحث على دور تطبيق العمل الاجتماعي المتخصص في معالجة آثار النزاع وإعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال تقديم الدعم النفسي ودعم التعافي المجتمعي وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي لفئات محددة ويتناول البحث التحديات المهنية ودور الدعم والتمكين واستراتيجيات التدخل على مختلف المستويات وتشير النتائج إلى أن الوساطة متعددة المستويات هي أنجح طريقة لإعادة بناء المجتمعات المتضررة وأن تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي يساهم في استدامة النتائج كما يسلط التحليل الضوء على ضرورة تصميم دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين وتعزيز الإطار الرسمي للعمل الاجتماعي وتعزيز الشراكة بين الهيئات الحكومية والكيانات غير الحكومية والجمعيات العالمية لتحقيق إجراءات شاملة ومؤثرة.

7. دراسة (خيري النبي،2026م)، بعنوان المخاطر البيئية والإخفاقات النظامية خلال إعصار دانيال: دراسة حالة لكارثة فيضان درنة في ليبيا.

تسبب الفيضان المدمر الذي ضرب درنة ليبيا في سبتمبر 2023 عقب إعصار دانيال في خسائر فادحة في الأرواح وتدمير هائل للبنية التحتية وتتناول هذه الدراسة بالتفصيل أوجه القصور العديدة التي فاقمت الكارثة مع التركيز بشكل خاص على أنظمة الإنذار المبكر وكفاءة عمل شبكات المرافق الأساسية باستخدام منهجية استطلاع رأي شملت 300 من السكان وتحليلات إحصائية متطورة بما في ذلك نمذجة المعادلات الهيكلية وتحليل الارتباط حددنا سلسلة من الانهيارات التنظيمية الناجمة عن قصور حاد في نظام الإنذار المبكر وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن 60% من المشاركين كانوا على دراية بآليات الإنذار إلا أن 15% فقط تلقوا أي تدريب على الاستعداد ولم يتلق سوى 14% من السكان تنبيهًا فوريًا وواضحًا وقد رسم هيكل SEM (CFI = 0.95 RMSEA = 0.04، SRMR-0.03) تسلسل انهيار حيث أدت القيود الحاكمة في التنبؤ الجوي (beta = 0.72، p < 0.001) والتمزق الناتج في سدود أبو منصور والبلاد إلى حدوث إخفاقات متتالية في الكهرباء والاتصال ومياه الشرب والرعاية الصحية وأظهر تحليل الانحدار أن جودة الطرق (β = 0.38، p < 0.001) وسرعة إصدار التحذيرات (β = 0.29، p < 0.001) هما العاملان الرئيسيان اللذان يُعيقان عمليات الإخلاء الصعبة حيث يفسران نسبة كبيرة من التباين (R^2 = 0.77، p < 0.001) وقد تضررت شبكات الربط بشدة حيث أفاد 60% من المستجيبين بانقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 72 ساعة وتم اكتشاف روابط جوهرية قابلة للقياس الكمي إذ أن التعرض المسبق للفيضانات يعزز الوعي بالمخاطر (x^2 * (2) = 18.4، p < 0.01، Cramer's V = 0.181) وأن تلقي التحذيرات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بـ (x^2 * (1) = 145.2، p < 0.001، Cramer's V = 0.45) وقد نشأت هذه "الصدمة المتوقعة" نتيجة هشاشة الأطر والحوكمة المجتمعية وهناك قصور في المرحلة النهائية من نشر الإنذارات ويعد توحيد إدارة المخاطر الذي يجمع بين هياكل مرنة ونهج يركز على السكان أمرًا بالغ الأهمية وإن رفع نسبة السكان الذين يتلقون الإنذارات في الوقت المناسب من 14% إلى 80% من شأنه أن يقلل بشكل كبير من احتمالية وقوع وفيات خلال حالات الطوارئ المستقبلية.

8. دراسة (حاكمه مسعود محمد، 2026م)، بعنوان سوسيولوجيا الأزمات التضامن الاجتماعي في مواجهة الكوارث الطبيعية والمناخية.

تستكشف هذه الدراسة الأكاديمية الأنماط الاجتماعية لردود فعل الأحياء تجاه حالات الطوارئ البيئية والمناخية المفاجئة كالفيضانات والهزات الأرضية وفترات الجفاف الشديدة وينطلق البحث من فرضية أن الكوارث ليست مجرد أحداث تقنية أو طبيعية بل هي اختبارات مجتمعية تكشف عن متانة منظومة القيم المجتمعية وتركز الدراسة تحديدًا على ظهور "هياكل الدعم التلقائية" التي تنشأ فجأة وبشكل طبيعي خلال اللحظات الحاسمة عندما قد تعجز الهيئات الرسمية عن تقديم مساعدة سريعة أو كاملة ومن خلال دراسة ميدانية تتناول الدراسة مفهوم "الصلابة المجتمعية" الذي لا ينظر إليه كمجرد قدرة على التحمل بل كعملية ديناميكية لإعادة توزيع الموارد والجهود ويؤكد التحليل على الدور المحوري لـ"الثقة المجتمعية" بجوانبها المتنوعة - رأس المال الرابط (الروابط القوية بين الأقارب) ورأس المال المتصل (الروابط بين مختلف الفئات) - في تشكيل "آلية دفاع مجتمعية" تُسرّع التعافي النفسي والمادي وتتناول الدراسة كيف تتحول "المصاعب" إلى حافزٍ لخلق أخلاقيات جماعية جديدة تتجاوز الانقسامات القائمة مما يعزز هوية الجماعة وتخلص الورقة البحثية إلى أن التعامل الفعال مع الكوارث لا يعتمد فقط على الجاهزية اللوجستية بل يعتمد على "الإطار المجتمعي" القائم وتقترح الدراسة ضرورة دمج الحوكمة المحلية والروابط غير الرسمية في خطط الاستعداد الوطنية مؤكدةً أن تمكين السكان المحليين هو الضمانة الأقوى لمواجهة الضغوط البيئية المتزايدة في ظل التحولات المناخية العالمية.

التعليق على الدراسات المحلية

تشير الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الكوارث الطبيعية وممارسة الخدمة الاجتماعية إلى تنوع واضح في الزوايا البحثية، حيث ركزت بعض الدراسات مثل دراسة (سعاد سعيد عمار ضو، 2024) على تحليل الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في الكوارث موضحة أهمية التمييز بين مفهومي الكارثة والطوارئ وضرورة امتلاك الأخصائيين للمهارات والمعارف المهنية اللازمة، في حين تناولت دراسة (طارق عبد الله التركي، 2021) الصعوبات الإدارية والفنية والقانونية التي تواجه العاملين في مجال التعويضات عن الكوارث مؤكدة أن المشكلات التقنية والإدارية تمثل أبرز العوائق أمام فعالية الأداء المؤسسي. كما كشفت دراسة (سعيدة أبوسيف مفتاح علي،

2019) عن ضعف الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين نتيجة نقص التدريب وعدم وضوح آليات التدخل المهني أثناء الكوارث، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع حقوق المتضررين وضعف فعالية الاستجابة الاجتماعية والإنسانية.

كما ركزت دراسات أخرى على الأبعاد الاجتماعية الأوسع للكوارث، حيث أوضحت دراسة (نجاة الهادي عبد الله، 2026) تأثير النزاعات السياسية على البنية الاجتماعية في ليبيا، وأبرزت دور الخدمة الاجتماعية في دعم الفئات الهشة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال التمكين والدعم النفسي والاجتماعي، بينما تناولت دراسة (إيناس رجب بوجيدار، 2025) التداعيات الاجتماعية السلبية عقب إعصار دانيال بمدينة درنة، موضحة أن تدهور الظروف المعيشية وفقدان الممتلكات كانا من أكثر الآثار انتشارًا بين الأسر المتضررة، مع التأكيد على أهمية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ووضع خطط متكاملة لإدارة الكوارث المستقبلية.

واهتمت بعض الدراسات بتحليل الجوانب البيئية والمؤسسية للكوارث، حيث ركزت دراسة (خيري النبي، 2026) على المخاطر البيئية والإخفاقات النظامية خلال كارثة فيضان درنة، مبينة أن ضعف أنظمة الإنذار المبكر والهشاشة المؤسسية وسوء البنية التحتية كانت من أهم العوامل التي ساهمت في تفاقم حجم الخسائر البشرية والمادية، كما أكدت الدراسة أن رفع كفاءة نظم التحذير المبكر والتخطيط الاستباقي من شأنه الحد من آثار الكوارث مستقبلًا.

ومن جانب آخر، تناولت بعض الدراسات أبعادًا تنموية ومجتمعية مرتبطة بالتعافي بعد الكوارث، حيث أوضحت دراسة (مراد بويجلايل، 2025) أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة في دعم التعافي وبناء القدرة على الصمود في مدينة درنة، مؤكدة أن التعليم يمثل أداة استراتيجية للربط بين الإغاثة الفورية والاستدامة طويلة المدى، كما أشارت إلى أهمية دمج المدارس والمنظمات المجتمعية والدينية ضمن خطط التعافي وإعادة البناء.

كما اهتمت الدراسات السوسيولوجية بتحليل دور المجتمع في مواجهة الكوارث، حيث أوضحت دراسة (حاكمة مسعود محمد، 2026) أهمية التضامن الاجتماعي والثقة المجتمعية في تعزيز القدرة على التعافي من الكوارث الطبيعية، مبينة أن الكوارث تمثل اختبارًا حقيقيًا لصلابة المجتمع وقدرته على إعادة تنظيم الموارد والدعم بصورة تلقائية، وأن نجاح الاستجابة لا يعتمد فقط على المؤسسات الرسمية بل كذلك على قوة العلاقات الاجتماعية والروابط غير الرسمية داخل المجتمع.

ويتضح من خلال تحليل هذه الدراسات وجود اتفاق واضح على أهمية دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية، إلا أنها تكشف في الوقت ذاته عن وجود فجوة في الممارسة المهنية وضعف في الجاهزية المؤسسية والتدريب، إلى جانب محدودية التنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير نماذج تدخل مهني أكثر فاعلية تعتمد على التخطيط المسبق، والتدريب المتخصص، والتنسيق المؤسسي، وتمكين الأخصائيين الاجتماعيين من أداء أدوارهم بكفاءة في مختلف مراحل إدارة الكوارث.

- **الدراسات العربية**

1. **دراسة (عصام بدري أحمد محمد، 2015م)، بعنوان الكوارث والأزمات المجتمعية ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها في ظل المستجدات العالمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المنظمات المدنية في مواجهة الكوارث والطوارئ في ضوء التقدم العالمي وقد حظيت الكوارث باهتمام كبير خلال العقد الماضي حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد التسعينيات العقد الدولي للحد من الكوارث إلى جانب مبادرات عالمية مماثلة نُفذت في مختلف أنحاء العالم وبحثت هذه الورقة دور المنظمات المجتمعية في إدارة الكوارث وحالات الطوارئ المجتمعية ضمن هذا الإطار بدءًا بتعريف الكوارث وحالات الطوارئ من الناحية اللغوية وتشير هذه المصطلحات إلى المصائب والكوارث والأحداث غير المتوقعة واسعة النطاق وتدل على انقطاع الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والأعراف مما يتطلب تكيفًا سريعًا لاستعادة التوازن وتطبيق إجراءات جديدة أكثر ملاءمة وأكدت الورقة على خصائص الكوارث وحالات الطوارئ مثل كون منشأ الخطر أو الأزمة يمثل نقطة تحول محورية في سلسلة من الأحداث المتسارعة أوضحت الدراسة أشكال الكوارث والطوارئ وأصولها مصنفةً إياها بناءً على أسبابها وتوقيتها وحجمها وسياقها وكشفت في نهاية المطاف عن العواقب الإيجابية والسلبية للطوارئ والكوارث بما في ذلك قدرتها على توحيد طاقات بشرية متنوعة ذات توجهات وأهداف متضاربة وحلل البحث دور منظمات

المجتمع المدني في الاستجابة للكوارث والطوارئ المجتمعية آخذًا في الاعتبار التطورات العالمية في مجال تعليم وتطبيق الخدمات الاجتماعية مثل المشاركة في وضع خطط التخفيف من آثار الكوارث وبرامج التدريب لمنظمات الإغاثة على المستويين المحلي والوطني واقترح البحث إنشاء مركز وطني أو هيئة وطنية مستقلة لإدارة الطوارئ والكوارث والتخفيف من مخاطرها في جمهورية مصر العربية.

2. **دراسة (عصام بدري أحمد محمد، 2017م)، بعنوان تكامل جهود المنظمات الحكومية والأهلية فى مواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية" دراسة من منظورتنظيم المجتمع.**

يتناول هذا البحث المعنون "توحيد جهود مؤسسات القطاعين العام والخاص في مواجهة الكوارث والتحديات المجتمعية" جوهر التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ودور الأخصائيين الاجتماعيين في تحقيق هذا التوحيد وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل تزايد وتيرة الكوارث والطوارئ التي تُلحق أضرارًا بشرية ومادية وتعيق التقدم وتؤكد الدراسة على عجز الحكومات عن مواجهة هذه المحن بمفردها مما يستدعي تفعيل التحالفات مع منظمات المجتمع المدني ويهدف البحث إلى تحديد مدى التوافق بين مراحل التأهب والاستجابة والتخفيف والتعافي إلى جانب تحديد دور الأخصائيين الاجتماعيين والعوائق التي تحول دون هذا التوافق وقد اعتمد البحث على منهج وصفي شمل استطلاعًا اجتماعيًا شاملًا وعينة باستخدام استبيانات ومناقشات مع مدراء وموظفين ومتخصصين في مختلف المؤسسات العامة والخاصة في محافظة أسيوط وأشارت النتائج إلى أن مستوى الترابط بين المنظمات كان متوسطًا بما يتماشى مع مساهمة الأخصائي الاجتماعي في هذا الترابط كما كشفت النتائج عن وجود عوائق أبرزها جمود القواعد والأنظمة وضعف التنسيق وتبادل الخبرات ونقص الدعم المادي والمعنوي للأخصائيين الاجتماعيين مع توصيات لتعزيز الترابط من خلال التعليم ومراجعة الصلاحيات وتوطيد الشراكات بين المنظمات وتوفير المساعدة اللازمة للعاملين في الخطوط الأمامية في مجال الكوارث والأزمات.

3. **دراسة (هشام عبد الحكيم محمد محمد،2018م)، بعنوان دورالخدمة الاجتماعية نحو مواجهة المشكلات البيئية.**

كشف البحث عن دور الخدمة الاجتماعية في معالجة القضايا البيئية وتناول مفهوم البيئة والصلة بين الإنسان والبيئة، والتحديات البيئية في مصر كالتلوث ومصادره والزيادة السكانية المفرطة والنفايات وتآكل التربة وتدهورها كما غطت الدراسة المخاطر البيئية وتقييم آثارها ومن بين مصادر هذه المخاطر: النمو السكاني العالمي المتسارع والاستخدام المتزايد للموارد الطبيعية والضغط المتزايد عليها والاستخدام العشوائي للموارد واستنزافها عبر أساليب قديمة أو ابتكارات حديثة ذات آثار بيئية غير معروفة سابقًا والأعراف والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحد من القدرة على إدارة المخاطر والكوارث واختتم البحث بتوضيح أن التفاعل بين عناصر البنية الطبيعية والمساعي البشرية يُنتج موارد ومخاطر بيئية على حد سواء وبينما يؤدي تفاعل النظم الطبيعية والاجتماعية إلى مخاطر بيئية لا ينبغي اعتبار هذين النظامين (الطبيعي والاجتماعي) السببين الوحيدين لهذه المخاطر وإنّ السكان هم من يحوّلون البيئة إلى موارد ثم إلى مخاطر من خلال استغلال الموارد الطبيعية لأغراض مالية واجتماعية وترفيهية.

4. **دراسة (سليمان حسين محمد حسين،2019م)، بعنوان دورمؤسسات الخدمة الاجتماعية في إدارة الأزمات في السودان دراسة حالة بعض المؤسسات الاجتماعية بولاية النيل الأزرق (2005 - 2014م)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور هيئات الخدمات الاجتماعية في إدارة حالات الطوارئ في السودان وبالنظر إلى بعض الوكالات الاجتماعية في ولاية النيل الأزرق وتم صياغة سؤال الدراسة حول المساعدة التي تقدمها هذه الهيئات للمستفيدين لتخفيف الصعوبات التي يواجهونها عمومًا في الولاية وشملت أهداف الدراسة تحديد دور منظمات الخدمات الاجتماعية في التعامل مع حالات الطوارئ في ولاية النيل الأزرق وتحديد دور وحدات إدارة الطوارئ داخل الوكالات الاجتماعية في إدارة الأزمات وتحديد مستوى تدريب العاملين في المنظمات الاجتماعية فيما يتعلق بالإشراف على حالات الطوارئ وتحديد التعاون بين هذه الهيئات في معالجة حالات الطوارئ وتحديد العلاقة بين النزاعات وتفاقم الأزمات في منطقة الدراسة وفي ضوء هذه الأهداف افترضت الدراسة ما يلي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأزمات في ولاية النيل الأزرق وهيئات الخدمات الاجتماعية في المنطقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أقسام إدارة الطوارئ في ولاية النيل الأزرق ووكالات الخدمات الاجتماعية في المنطقة ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية

بين تدريب العاملين في الوكالات وتخفيف حدة حالات الطوارئ في ولاية النيل الأزرق وهناك ارتباط إحصائي ملحوظ بين التعاون في المؤسسات الاجتماعية وتداخل الوظائف في إدارة الأزمات حالات الطوارئ في ولاية النيل الأزرق: ثمة ارتباط إحصائي ملحوظ بين الحروب وتفاقم حالات الطوارئ في مجال البحث واستهدف هذا البحث موظفي المنظمات الاجتماعية في ولاية النيل الأزرق واختار الباحث عينة مدروسة من الموظفين بلغ عددهم 341 مستجيبًا من مجتمع الدراسة كما اعتمد جمع البيانات على استبيان تضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة للمستجيبين بما يتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ووظّف برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات الميدانية بعد ترميزها وتحويلها إلى قيم رقمية ومن أبرز نتائج هذا البحث ما يلي: أظهر البحث الميداني أن المنظمات ساهمت في إدارة الطوارئ في الولاية من خلال المساعدات العينية والنقدية والمشاريع الإنتاجية وأكدت الدراسة أن النزاعات الداخلية هي أصل حالات الطوارئ في الولاية كما أكد البحث نقص الأخصائيين الاجتماعيين في المنظمات الاجتماعية وأشار معظم المستفيدين إلى أن الفئات الأكثر ضعفاً تحظى بالأولوية في تقديم المساعدات واقترح البحث العديد من التدابير وضرورة إجراء تقييمات محلية لتحديد الاحتياجات الفعلية وبالنسبة لهؤلاء الأفراد تبرز الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ينهي حالة الطوارئ في الولاية وأهمية تعيين أخصائيين اجتماعيين في كل منظمة اجتماعية في الولاية وأهمية التركيز على التدريب وتنمية القدرات في مجال إدارة الطوارئ وضرورة تحقيق التناغم بين المنظمات الاجتماعية ومختلف منظمات المجتمع المدني لتجنب الجهود المتكررة وتوزيع المهام فيما بينها وتوفير الدعم المالي لتمكين الكيانات الاجتماعية من أداء واجباتها على النحو المطلوب.

5. دراسة (عماد فاروق صالح،2019م)، بعنوان قيم التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث.

تتناول هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية: المشاركة المهنية للخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث الطبيعية وتسعى إلى تسليط الضوء على خلفية أنشطة الخدمة الاجتماعية في الكوارث والطوارئ سواءً كانت ترميمية أو وقائية واستكشاف الكوارث كما تهدف الدراسة إلى التمييز بين مفهومي الكارثة والطوارئ والتأكيد على ضرورة التحلي بالوعي المناسب وفقًا لأخلاقيات المهنة عند تقديم الدعم للمتضررين من الكوارث الطبيعية وتستخدم الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا من خلال تحليل بيانات العديد من التقارير الوثائقية المنشورة عالميًا.

6. دراسة (أيمن جمال محمد السيد،2019م)، بعنوان دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة خطورة الكوارث الطبيعية.

تُعدّ الكوارث الطبيعية من بين القضايا الحاسمة التي ينبغي على العمل الاجتماعي أن يوليها اهتمامًا أكبر من خلال خبرائه سواء في مجال التعليم أو التطبيق أو البحث لعواقبها الوخيمة التي تُهدد المجتمع بأسره في جميع جوانبه فهي تُسبب الدمار والخراب والاستنزاف على جميع المستويات المادية منها والبشرية ولا يستثنى منها أي مجتمع سواء كان متطورًا أو ناشئًا ولو تأملنا في العصور الماضية التي عانى منها المجتمع المصري لوجدنا العديد من الكوارث الطبيعية التي تعرض لها.

7. دراسة (هيثم سيد عبد الحليم محمد،2020م)، بعنوان متطلبات ممارسة الدور الوقائي بمؤسسات مواجهة الأزمات والكوارث المحلي من منظور تنظيم المجتمع.

سعت الدراسة إلى تحديد متطلبات تفعيل دور وقائي ضمن هيئات الاستجابة للطوارئ والكوارث في البلديات واستند التحليل إلى مجموعة من 201 موظفًا من مختلف الوكالات المحلية إلى جانب 15 متخصصًا وخبيرًا في مجال الأزمات والكوارث وأشارت النتائج إلى أن المتطلبات الأساسية للمبادرات الوقائية هي: التدريب على أنظمة الإنذار المبكر وتوسيع نطاق الخطط الوقائية وإطلاق دورات تدريبية حول الأساليب الحديثة وتشمل المتطلبات التقنية الرئيسية: تنفيذ حملات توعية لتخفيف التوترات المجتمعية وعقد منتديات لتعزيز القيم المجتمعية، وامتلاك أجهزة نقل متطورة وتحسين آليات الإنذار المبكر والمراقبة أما متطلبات التنسيق الحاسمة فتتضمن: بناء تحالفات بين الهيئات المحلية والحوار المستمر لتحديث المعلومات وتوحيد جهود المنظمات الإقليمية وغير الحكومية لتقديم المساعدة والتعاون مع وكالات الأنباء لرفع مستوى الوعي العام بشأن تجنب الكوارث وحدد البحث كذلك العوائق التي تحول دون تحقيق الوظيفة الوقائية فيما يتعلق بالأفراد والمنظمات والجمهور واقترح حلولاً لتجاوزها وتم وضع مقترحات لمعالجة المتطلبات الأساسية لتطبيق الإجراءات الوقائية في المنظمات المحلية وتحديد أبرز الصعوبات والجهات المسؤولة وحل هذه المشكلة.

8. دراسة (جعفر النور معاذ داؤد،2021م)، بعنوان واقع الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية دورها في التدخل في الازمات والكوارث.

تتناول هذه الدراسة دور ممارسة الخدمة الاجتماعية العامة في التدخل في حالات الطوارئ والكوارث مستخدمةً جمعية الهلال الأحمر السوداني كمثال وتشمل الدراسة عدة أقسام وتتمثل القضية الرئيسية التي تتناولها في أن العديد من حالات الطوارئ والكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان قد ولّدت نزاعات واضطرابات، مخلفةً آثارًا عميقة تتطلب تدخلًا متخصصًا للتعامل معها وإدارتها وتداعياتها وبالنظر إلى أن ممارسة الخدمة الاجتماعية العامة تركز على الأفراد وبيئتهم ولتأكيد الدور المحوري لمهنة الخدمة الاجتماعية في التدخل في حالات الطوارئ والكوارث وحل المشكلات المجتمعية فقد اختار الباحث التركيز على هذا الموضوع في هذه الدراسة فإن السؤال الرئيسي للدراسة هو: هل تُسهم ممارسة الخدمة الاجتماعية العامة في التدخل في حالات الطوارئ والكوارث من خلال رفع مستوى الوعي وحماية المجتمع لمواجهة آثارها والتخفيف منها؟ سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور ممارسة الخدمة الاجتماعية العامة في التدخل في حالات الطوارئ والكوارث وتحديد أساليب التوجيه والحكم السليم قبل وأثناء وبعد وقوع حالة طوارئ أو كارثة والكشف عن سبل تعزيز قدرات وإمكانيات الأخصائيين الاجتماعيين في خضم هذه الحالات وتكمن أهمية الدراسة في إسهامها في الأدبيات السودانية وفائدتها للباحثين والممارسين العاملين في مجال الطوارئ والكوارث كما أنها تسهم في معالجة الصعوبات وإدارتها بطريقة سليمة واحترافية مؤكدةً على أهمية إنشاء وحدة دائمة للخدمة الاجتماعية في حالات الكوارث واستخدم البحث منهجية وصفية تحليلية موظفًا تقنيات تاريخية ووصفية تحليلية إلى جانب الاستبيانات والمناقشات والملفات والوثائق، وتضمنت فرضيات الدراسة ما يلي: وجود علاقة وثيقة بين الحد من آثار الكوارث والطوارئ ومشاركة الأخصائيين الاجتماعيين العامين ووجود علاقة إيجابية بين مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين العامين والحد من آثار الكوارث والطوارئ وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها أن عملية إشراك الخبراء في الممارسة العامة تسعى إلى تشجيع المتضررين على استعادة استقرارهم وأن جمعية الهلال الأحمر السوداني تضطلع بدورٍ هام من خلال مفوضية المعونة الإنسانية في تعزيز الوعي العام بمخاطر الحوادث والخطوات اللازمة لتجنب آثارها في المستقبل كما توصلت الدراسة إلى أهم التوصيات وهي ضرورة تشكيل فريقٍ كفؤٍ لمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ووضع خططٍ واستراتيجياتٍ مستقبلية والاستفادة من عرضها النظري والعملي في تعزيز دور التدخل في حالات الطوارئ والكوارث وإدراج منهجٍ دراسيٍّ يُعنى بقيم التعايش السلمي بين السكان وكيفية إدارة حالات الطوارئ والكوارث ضمن المناهج الدراسية في السودان على جميع المستويات التعليمية.

9. دراسة (إبراهيم حنش سعيد، 2022م) بعنوان ملامح مراكز إدارة الأزمات بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول.

استهدفت التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين فعالية إدارة الأزمات من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق الاستبانة كأداة للدراسة على عينة عشوائية مكونة من ١٣٨ رئيس قسم أكاديمي وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة عمليات التخطيط الاستراتيجي في الجامعات السعودية متوسطة وأوصت الدراسة بتعزيز ثقافة وممارسات التحليل البيئي وتفعيل نظم الاتصال وتدفق المعلومات واستحداث مراكز الإدارة الأزمات وتدريب فرق عمل متخصصة ومتعددة الوظائف في مختلف الكليات بالجامعة.

10. دراسة (أسماء مصطفى عبد الرازق،2022م)، بعنوان المنطلقات النظرية للخدمة الاجتماعية في إدارة الأزمات والكوارث.

تعتبر المصاعب والكوارث جزء لا يتجزأ من الحياة ولا يمكننا تجنبها دائمًا ويشهد العالم المعاصر أزمات وكوارث متعددة مما يستدعي توفير أطر عمل وأدوات ونهج وإجراءات مدروسة علميًا ومنظمة ومُعدّة مسبقًا للتعامل معها تعالج الممارسات الاجتماعية الأزمات والكوارث من خلال تحرك سريع لتقديم المساعدة الفورية وحل المشكلات الناجمة عنها بهدف المساهمة في إعادة الاستقرار إلى المجتمعات وتبرز الحاجة إلى تفعيل دور مهنة الخدمة الاجتماعية ومشاركة الأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم والمساعدة والتدخل العاجل والسريع لمساعدة أفراد المجتمع على تجاوز هذه المصاعب والنِكبات.

11. دراسة (شادي بن شاهر بن حامد البركاتي الشريف،2022م)، بعنوان الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في مواجهة أزمة جائحة كورونا (دراسة تطبيقية على الاخصائيين الاجتماعيين بمستشفيات العزل الصحي بمنطقة مكة المكرمة.

سعت هذه الدراسة إلى تحديد الدور الوقائي للخدمات الاجتماعية في إدارة تفشي جائحة كوفيد-19 بين العاملين الاجتماعيين في مرافق الحجر الصحي بمنطقة مكة المكرمة وقد تحقق ذلك من خلال فهم جوهر الدور الوقائي الذي تقدمه الخدمة الاجتماعية خلال الجائحة وتحديد تصورات الكوادر الطبية في المستشفيات حول قيمة دور الأخصائي الاجتماعي كجزء أساسي من وحدة الرعاية والتعرف على المعوقات التي تحول دون قيام الأخصائيين الاجتماعيين بدورهم الوقائي وتقديم مقترحات لتعزيز دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة حالات الطوارئ الصحية واستخدم الباحثون منهج التقييم المجتمعي مع مجموعة من 53 أخصائيًا اجتماعيًا في مراكز العزل بمنطقة مكة المكرمة واعتمد البحث على استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج SPSS ومن أبرز النتائج وجود توافق كبير بين أفراد العينة حول الدور الوقائي للخدمات الاجتماعية في التصدي لجائحة كوفيد-19 كما كشفت الدراسة أن الكوادر الطبية في المستشفيات لديها قناعات راسخة بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي كعنصر أساسي في الفريق العلاجي وأقرّ طاقم التمريض بجهود الأخصائي الاجتماعي في حلّ مشاكل المرضى بشكل فردي كما أعربت الوحدة الطبية عن تقديرها للتفاصيل التي شاركها الأخصائي الاجتماعي بشأن ظروف المرضى وأشارت النتائج إلى أن أبرز العوائق التي تحول دون قيام الأخصائيين الاجتماعيين بدورهم الوقائي خلال جائحة كوفيد-19 هي محدودية التمويل المخصص للمساعدة الاجتماعية في القطاع الصحي وقلة الدورات التدريبية المُخصصة لتحسين الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين واقترح البحث ضرورة تعزيز فهم الأطباء والممرضين وباقي أعضاء الفريق الطبي لطبيعة وظائف وواجبات الأخصائيين الاجتماعيين في المستشفيات وهذا لتصحيح أي مفاهيم خاطئة حولها.

12. دراسة (عصام رشاد عبد المنعم الصباغ،2023م)، بعنوان جاهزية الجمعيات الاهلية لتمكين المجتمعات المحلية في مواجهة الكوارث والازمات

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى استعداد المنظمات غير الحكومية لدعم السكان المحليين في مواجهة الكوارث والطوارئ وتنتمي الدراسة إلى فئة التحليلات الوصفية حيث استخدمت منهجية مسح اجتماعي شاملة شملت 30 من الأخصائيين الاجتماعيين والمسؤولين في المنظمات غير الحكومية ومن خلال إجراء المسح أكدت النتائج أن أهم المتطلبات التنظيمية تضمنت إنشاء أطر بحثية واستشارية داخل المنظمات غير الحكومية والتنسيق مع جهاز الدفاع المدني التابع لوزارة الداخلية للتدريب والمشورة والاستجابة الفورية للكوارث والأزمات وإدارة المخاطر ووضع آليات لربط المنظمات غير الحكومية بالاحتياجات والقضايا المجتمعية واعتماد عمليات منهجية لتتبع الكوارث والطوارئ ووضع استراتيجيات لمواجهتها أما المتطلبات المالية فتضمنت تخصيص موارد مالية محددة للاستجابة للكوارث والأزمات ورفع رواتب العاملين في المنظمات غير الحكومية وشملت المتطلبات المجتمعية دعم الجهود المحلية المرتبطة بإدارة الكوارث والأزمات والتواصل مع المسؤولين لتعزيز تعاونهم في إدارة الكوارث والطوارئ في حين أن العوائق الرئيسية تمثلت في غياب الاستقرار الوظيفي لموظفي المنظمات غير الحكومية وعدم كفاية الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية لتمويل مشاريعها المحلية فإن الاقتراحات الرئيسية لتعزيز جاهزية المنظمات غير الحكومية لتمكين المجتمعات المحلية في مواجهة الكوارث والأزمات تمثلت في تعزيز الجهود العملية للمنظمات غير الحكومية في دراسة حالات الكوارث والأزمات والأشخاص المتضررين منها بصرف النظر عن الأساليب التقليدية وتوجيه الدراسات والأبحاث المتعلقة بمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ المجتمعية على أساس تمكين السكان المحليين.

13. دراسة (محمد جمعة على جمعة،2025م)، بعنوان المرونة التنظيمية كآلية في التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بجامعة أسيوط.

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق المرونة التنظيمية في إدارات إدارة الأزمات والطوارئ بجامعة أسيوط وتحديد الوضع الراهن للاستعدادات للتعامل مع الأزمات والطوارئ في هذه الإدارات وتحديد العلاقة بين المرونة التنظيمية والاستعدادات للتعامل مع الأزمات

والطوارئ في الوحدات المعنية بالجامعة وتحديد العقبات التي تعيق مساهمة المرونة التنظيمية في هذه الاستعدادات وتقديم مقترحات لتعزيزها في وحدات الاستجابة ويصنف هذا البحث ضمن المنهج الوصفي حيث استخدم أسلوب التقييم الاجتماعي الشامل الذي استهدف 76 موظفًا من فرق إدارة الأزمات في مختلف كليات الجامعة وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية بين المرونة التنظيمية والتخطيط للاستجابة للأزمات والطوارئ في الجامعة مما أدى إلى وضع إطار عمل تشغيلي مقترح لإدارة الأزمات والكوارث داخل الجامعة.

التعليق على الدراسات العربية

تشير الدراسات العربية السابقة إلى اهتمام واضح ومتزايد بموضوع إدارة الكوارث والأزمات ودور الخدمة الاجتماعية فيها حيث ركزت العديد من الدراسات على تحليل الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي مثل دراسة (جعفر النور، 2021) التي أبرزت أهمية التدخل المهني في حالات الطوارئ ودور الأخصائي الاجتماعي في رفع الوعي المجتمعي والتخفيف من آثار الكوارث كما أكدت على ضرورة إنشاء وحدات دائمة للخدمة الاجتماعية في مجال الكوارث بما يعزز من جاهزية المؤسسات في التعامل مع الأزمات بشكل منهجي ومنظم، كما اهتمت بعض الدراسات الأخرى بتحديد المتطلبات التنظيمية والإدارية والفنية لمواجهة الكوارث حيث أوضحت دراسة (عصام رشاد عبد المنعم، 2023) أهمية جاهزية المنظمات الأهلية من خلال توفير التدريب والتنسيق مع الجهات الرسمية وتخصيص الموارد المالية ووجود معوقات رئيسية مثل ضعف الدعم المالي وعدم الاستقرار الوظيفي مما يؤثر على فاعلية الاستجابة المجتمعية أثناء الكوارث.

وتناولت دراسات أخرى الجوانب الوقائية والاستراتيجية لإدارة الكوارث مثل دراسة (هيثم سيد عبد الحليم، 2020) التي ركزت على أهمية التخطيط الوقائي وتطوير أنظمة الإنذار المبكر وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المختلفة بينما أبرزت دراسة (إبراهيم حنش سعيد، 2022) دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين إدارة الأزمات داخل المؤسسات التعليمية مما يعكس أهمية التخطيط المسبق في تقليل آثار الكوارث، كما ركزت بعض الدراسات على البعد المجتمعي والتكامل المؤسسي حيث أوضحت دراسة (عصام بدري، 2017) أهمية تكامل الجهود بين المنظمات الحكومية والأهلية في مواجهة الكوارث مشيرة إلى أن هذا التكامل يظل في مستوى متوسط بسبب وجود عوائق تنظيمية وضعف التنسيق في حين أكدت دراسة (محمد جمعة، 2025) وجود علاقة إيجابية بين المرونة التنظيمية والاستعداد لمواجهة الأزمات مما يبرز أهمية تطوير الهياكل الإدارية لتعزيز الاستجابة الفعالة.

وركزت بعض الدراسات على مستوى المفاهيم النظرية مثل دراسة (أسماء عبد الرازق، 2022) ودراسة (عماد فاروق، 2019) على تأصيل المفاهيم النظرية للخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث مع التأكيد على ضرورة التدخل السريع والمنظم والالتزام بالأخلاقيات المهنية والتمييز بين مفهومي الكارثة والأزمة بما يسهم في تحسين جودة الممارسة المهنية، ويتضح من خلال تحليل الدراسات العربية السابقة أن هناك اتفاقًا على أهمية الدور المحوري للخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية إلا أنها تكشف عن وجود فجوة واضحة تتمثل في ضعف التدريب المهني وقصور التنسيق بين المؤسسات وغياب الجاهزية الكاملة للمنظمات مما يستدعي تطوير استراتيجيات أكثر تكاملًا تعتمد على التخطيط وبناء القدرات وتعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والأهلية لضمان استجابة فعالة ومستدامة في مواجهة الكوارث والأزمات.

- الدراسات الأجنبية

1. دراسة (أنكا ميهاي،2017م)، بعنوان آثار تدخل العمل الاجتماعي في الكوارث التي تحددها الأسباب الطبيعية.

تُكرّس مهنة الخدمة الاجتماعية جهودها لمساعدة المحتاجين على تحديد الموارد الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق مستوى معيشي أفضل للجميع ومن بين واجبات الأخصائيين الاجتماعيين الأساسية السعي الدؤوب نحو تحقيق العدالة والتقدم الاجتماعي للجميع (الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، 2014) ويُعتبر أي حدث طبيعي، مهما بلغت شدته كارثةً عندما يتجلى تأثيره المباشر والشديد والسلبي (بشكل أساسي) على البنى الاجتماعية والبيئية وانطلاقًا من هذا تسعى هذه المقالة إلى دراسة الأدبيات التي توضح كيفية مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع الكوارث الناجمة في الغالب عن أسباب طبيعية وتبدأ المقالة بالتأكيد على أن الأخصائيين الاجتماعيين مشاركون أساسيون وموارد قيّمة خلال المراحل الأولى لإدارة الكوارث من الحد من آثارها والتأهب لها

والاستجابة لها والتعافي منها (كوبولا، 2011) لنشاطهم على مستوى المجتمع المحلي وقدرتهم على الاستفادة من المعرفة المحلية القائمة لتعزيز السلوك الوقائي ودعم التعافي وتختتم المقالة بالتأكيد على ضرورة دراسة أساليب الأخصائيين الاجتماعيين الرومانيين أثناء الكوارث.

2. دراسة (ريما آنا ماجلاجليتش،2019م)، بعنوان تنظيم وتقديم الخدمات الاجتماعية في حالات الكوارث الطبيعية: دروس مستفادة من بحوث الخدمة الاجتماعية حول الكوارث الطبيعية.

انطلاقًا من استعراض سريع لأدبيات البحث في مجال الخدمة الاجتماعية المتعلقة بالكوارث الطبيعية تُقدّم هذه الدراسة رؤيةً جديدةً مُتكاملةً حول طبيعة وهيكلية المساعدة الاجتماعية في سياق الكوارث وباستخدام نظرية الممارسة الاجتماعية وتُفحص أُطر التدخل المُعتمدة فحصًا نقديًا مما يتيح فهمًا أعمق للتفاعل المعقد بين مختلف هياكل ومستويات التنظيم وفئات مُختلفة من الناجين من الكوارث والبيئات المُتنوعة التي تُقدّم فيها هذه المساعدة وتحدد المقالة سمات السلوك التنظيمي السليم وتقترح إطارًا لنقاش مهني أوسع حول دور الخدمة الاجتماعية في ممارسة التنمية الاجتماعية العالمية.

3. دراسة (كليري، ج.، ودومينيلي، ل. 2020م)، بعنوان العمل الاجتماعي والكوارث: الأدبيات المنهجية.

إن استراتيجيات التخفيف من آثار الكوارث؛ أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في التعافي دعم الفئات الأكثر ضعفاً اجتماعياً؛ المشاركة المجتمعية؛ نهج قائم على العدالة الاجتماعية والحقوق في التدخل في حالات الكوارث؛ والرعاية الذاتية للأخصائيين الاجتماعيين. ويجمع قسم آخر من التقرير جميع الدروس المستفادة من الأدبيات التي تمت مراجعتها ويطبقها على كوارث خاصة بالمملكة المتحدة، مما يسمح بدراسة الممارسات الحالية في سياق الكوارث في المملكة المتحدة. ويختتم القسم الأخير التقرير ويربط المقالات الرئيسية بإرشادات التطوير المهني المستمر الصادرة عن الجمعية البريطانية للأخصائيين الاجتماعيين بشأن أدوار العمل الاجتماعي أثناء الكوارث

.

4. دراسة (أربيتا داس، 2020م)، بعنوان العمل الاجتماعي، الكوارث، والمجتمعات: تحدي حدود المهنة.

تنتشر الكوارث الناجمة عن الظواهر الطبيعية على نطاق واسع عالميًا وتشهد على هذا الأساطير والحكايات الشعبية ولا تتحول الظواهر الطبيعية إلى كوارث إلا بتدخل البشر وللكوارث الطبيعية بُعد اجتماعي يختلف اختلافًا كبيرًا بين المجتمعات ومن الناحية المعرفية لطالما كانت الكوارث من اختصاص التقنيين بينما بقي المدافعون عن الحقوق الاجتماعية مهمشين في أحسن الأحوال وتستند هذه الورقة البحثية إلى دراسة ميدانية أُجريت مع مجموعتين من سكان وادي براهمابوترا المتضرر من الفيضانات وتكشف الدراسة عن فجوة في فهم الظروف المحلية - الاجتماعية والسياسية والجغرافية - مما يؤدي إلى صياغة سياسات شاملة وغير فعالة وتحمل التوجهات الحالية أثرًا واضحًا من الحقبة الاستعمارية مع بذل جهد ضئيل لتطوير مناهج بديلة ومحلية وتعاونية للسيطرة على الفيضانات وتوضح الدراسة كيف تمتد جهود المجتمع عبر مراحل متعددة بدءًا من التجنب والتكيف وصولًا إلى تخفيف الآثار أما بالنسبة لفيضانات براهمابوترا فالوضع هش للغاية ولا يمكن لإطار معرفي واحد أن يستوعب الواقع برمته بل يجب الاعتراف بوجود أنظمة معرفية متعددة وأن على الأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية توليد المعرفة وبناء مجتمعات قوية.

5. دراسة (ماتلاكالا فرانس كوكيتسو، 2021م)، بعنوان التحديات التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون في التعامل مع ضحايا وناجين الكوارث الطبيعية.

تعد ممارسة الخدمة الاجتماعية مهنةً متميزةً بامتياز وقد توسع نطاقها ليشمل مجالاتٍ أوسع من النطاق التقليدي المُعترف به لنطاقها الأوسع ويُنظر إلى الأخصائيين الاجتماعيين على أنهم المستجيبون الأوائل أثناء الكوارث البيئية، وهدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة الصعوبات التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والناجين منها واستخدم البحث منهجيةً نوعيةً وتصميمًا استكشافيًا وتم اختيار خمسة أخصائيين اجتماعيين عمدًا للمشاركة في مقابلات فردية شبه منظمة من بلدية تزانيين جمعت المعلومات حتى الوصول إلى حدّ التشبع ثم حُلّلت موضوعيًا وأظهرت النتائج أن الأخصائيين الاجتماعيين يفتقرون إلى الإمدادات والتدريب الكافي لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والناجين منها وكشف البحث عن قصور في العمل الجماعي بين مختلف

التخصصات وعدم وضوح الأدوار ونقص في الكوادر عند وقوع الكوارث وخلصت الدراسة إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يعانون من نقص في عدد الموظفين ويتحملون أعباء عملٍ مُرهقة ويُواجهون خطر الإرهاق في مساعيهم لدعم ضحايا الكوارث والناجين منها كما تقترح الدراسة أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتوظيف المزيد من الأخصائيين الاجتماعيين لتقديم المساعدة أثناء الكوارث الطبيعية وبعدها.

6. دراسة (مارغريت ألستون، 2021م)، بعنوان مقدمة - عندما يلتقي العمل الاجتماعي بالكوارث: التحديات والفرص.

مع ازدياد تواتر الكوارث وتفاقمها في السنوات الأخيرة بات الأخصائيون الاجتماعيون أكثر وعياً بأهمية دمج جهود الاستجابة للكوارث في أنشطتهم المهنية فقد دفعت حوادث مروعة واسعة النطاق كالحرائق والفيضانات والانهيارات الطينية وارتفاع منسوب مياه البحر والزلازل إلى جانب أحداث من صنع الإنسان كالتفجيرات والأعمال الإرهابية والأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء العالم إلى طليعة الاستجابة الخدمية وانطلاقاً من هذا المنظور وبعد نقاش مع هيئة تحرير المجلة تبين ضرورة إصدار عدد خاص من المجلة البريطانية للعمل الاجتماعي يركز على نظريات وأساليب العمل الاجتماعي في مواجهة مثل هذه الأحداث لكن ما لم نتوقعه عند الشروع في هذا المشروع هو أن تجتاح العالم مأساة كوفيد-19 الهائلة مخلفةً وراءها وفيات ودماراً واسع النطاق للأسر والمجتمعات والدول ودافعةً الأخصائيين الاجتماعيين في كل مكان إلى الاستجابة وإن كوفيد-19 حالة طوارئ صحية وليست مجرد كارثة وعند دراسة تعريف الكوارث الذي وضعه مركز أبحاث علم الأوبئة (CRED، 2016، ص 13، كما ورد في هارمز وألستون، 2018، ص 386) باعتباره «حالة أو حدثًا يفوق القدرة المحلية مما يستدعي طلب مساعدة خارجية على المستوى الوطني أو الدولي حدثًا غير متوقع ومفاجئًا غالبًا ما يُسبب أضرارًا جسيمة ودمارًا ومعاناة إنسانية كبيرة» ويتضح أن الجائحة العالمية تنطبق عليها هذه المواصفات ولقد أحدثت الجائحة تحولًا في منظورنا وهو تغيير انعكس في الكم الهائل من المساهمات التي تناولت الجائحة والتي تم تلقيها للمراجعة في هذا العدد الخاص.

7. دراسة (تيموثي سيم،2022م)، بعنوان الكفاءات الأساسية للخدمة الاجتماعية في ممارسة إدارة الكوارث: مراجعة تكاملية.

على الرغم من تزايد مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في إدارة الكوارث إلا أن هناك نقصًا في التوجيهات المهنية لتطبيقات العمل الاجتماعي والتعليم في هذا المجال المتنامي ويسعى هذا البحث إلى وضع هيكل أساسي لكفاءات العمل الاجتماعي لسدّ هذه الفجوة وأجرينا تقييمًا تكامليًا لـ 183 تقريرًا تجريبيًا عالميًا ورؤى تطبيقية شمل بحثًا منهجيًا واختيارًا وتقييمًا وتحليلًا للموضوع واستنادًا إلى نظرية النظم البيئية ويتألف هذا الهيكل الأساسي من 73 كفاءة منها 33 كفاءة على نطاق ضيق، و18 كفاءة على نطاق متوسط و22 كفاءة على نطاق واسع تشمل الفهم والأخلاقيات والقدرات عبر أربع مراحل لإدارة الكوارث بالمقارنة مع هياكل الكفاءات الأخرى ويسهم هذا الهيكل في توضيح وتجميع أهم جوانب الفهم والأخلاقيات والقدرات في مجال إعداد العمل الاجتماعي لإدارة الكوارث واستخدامها.

8. دراسة (هارمز، إل.، بودي، ج.، هيكي، إل.، هاي، ك.، ألكسندر، م.، بريغز، إل.، ... وهازليجر، ت. 2022م)، بعنوان بحث العمل الاجتماعي في مرحلة ما بعد الكوارث.

في العديد من حالات الازمات يضطلع الأخصائيون الاجتماعيون بأدوار محورية في جهود الاستجابة والتعافي بالتعاون مع وكالات الطوارئ الأخرى والمتخصصين في الرعاية الطبية والاجتماعية. يدعمون البحث والممارسة والسياسات. ولجمع ممارسي الخدمة الاجتماعية والأكاديميين من أستراليا ونيوزيلندا من خلال ورشة عمل سنوية، تأسست شبكة العمل الاجتماعي للكوارث عام ٢٠١٦. وفي سياق محاولة شرح دور الخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث، أدركت هذه الشبكة أهمية وضع أجندة بحثية. ولا تزال الأدلة الداعمة لممارسة الخدمة الاجتماعية في حالات الأزمات في مراحلها الأولى نظرًا لنقص البحوث ذات الصلة.

9. دراسة (بنور، ت. أ.، هادي محمد عبد الحميد، م.، بن حسين، أ. م.، عبدهير، ر. س.، خفافة، و. م.، شيبوب، أ. م.، وعابد، ف. أ. 2025م)، بعنوان إدارة الكوارث في ليبيا.

تشكل الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان مخاطر جسيمة على أنظمة الصحة العامة وغالبًا ما تتسبب في خسائر مادية ومالية وبشرية نتيجة التعرض لها والتأثر بها وعلى الصعيد العالمي وقع أكثر من 7000 كارثة كبرى أسفرت عن 1.23 مليون حالة وفاة وخسائر اقتصادية فادحة. وقد وُجدت الاستجابات الطبية للكوارث منذ آلاف السنين بأشكال متنوعة.

التعليق علي الدراسات الأجنبية

تظهر الدراسات الأجنبية اهتمامًا متزايدًا بتطوير فهم شامل لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية حيث ركزت العديد من الدراسات على تأصيل الأطر النظرية والمهنية للممارسة مثل دراسة (Cleary & Dominelli, 2020) التي أبرزت أهمية استراتيجيات التخفيف من آثار الكوارث ودور الأخصائيين الاجتماعيين في دعم الفئات الضعيفة واعتماد نهج قائم على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان مما يعكس تطورًا واضحًا في رؤية الممارسة المهنية من الإغاثة التقليدية إلى التدخل القائم على الحقوق والتمكين، كما تناولت بعض الدراسات البعد المؤسسي والتحديات التنظيمية حيث أشارت دراسة (Sim et al., 2022) إلى وجود نقص واضح في الكفاءات المهنية الموجهة لممارسة الخدمة الاجتماعية في الكوارث وضرورة بناء إطار كفاءات شامل يحدد المهارات والمعارف والأخلاقيات المطلوبة في جميع مراحل إدارة الكوارث وهو ما يعكس حاجة ملحة لتطوير التدريب الأكاديمي والمهني للأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال، وركزت دراسات أخرى مثل دراسة (Harms et al., 2022) ودراسة (Alston, 2021) على أدوار الأخصائي الاجتماعي أثناء الأزمات الكبرى موضحة أن الأخصائيين الاجتماعيين أصبحوا جزءًا أساسيًا من فرق الاستجابة الأولى خاصة في الكوارث واسعة النطاق مثل الفيضانات والحرائق وجائحة كوفيد-19 مع التأكيد على أهمية التنسيق بين الجهات الطبية والاجتماعية في مراحل الاستجابة والتعافي إلا أنها في الوقت نفسه أشارت إلى أن الأدلة العلمية حول الممارسة ما تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى مزيد من البحث والتطوير.

كما ركزت بعض الدراسات على البعد المجتمعي والمعرفي في إدارة الكوارث حيث أوضحت دراسة (Das, 2020) أهمية إدماج المعرفة المحلية والمجتمعية في صياغة سياسات إدارة الكوارث وانتقدت هيمنة النماذج التقنية التقليدية مؤكدة ضرورة إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في إنتاج المعرفة المرتبطة بالمجتمعات المتضررة بينما أبرزت دراسة (Anca Mihăilă, 2017) أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في جميع مراحل الكارثة من الوقاية إلى التعافي باعتباره عنصرًا محوريًا في تعزيز السلوك الوقائي ودعم إعادة البناء المجتمعي، كما تناولت بعض الدراسات التحديات العملية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين أثناء الكوارث حيث أشارت دراسة (Koketso, 2021) إلى نقص التدريب والإمدادات وضعف التنسيق بين التخصصات وارتفاع معدلات الضغط الوظيفي مما يؤدي إلى إرهاق مهني ويحد من فعالية التدخل وهو ما يتطلب تدخلًا مؤسسيًا لتعزيز الموارد البشرية واللوجستية في هذا المجال، ويتضح من خلال تحليل الدراسات الأجنبية أن هناك اتفاقًا على أهمية الدور المحوري للخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث الطبيعية إلا أن هذه الدراسات تكشف عن وجود فجوة بحثية ومهنية تتمثل في ضعف الكفاءات المتخصصة وقصور الأطر التنظيمية والحاجة إلى مزيد من الدمج بين الجوانب النظرية والتطبيقية وضرورة تعزيز العدالة الاجتماعية وبناء القدرات وتطوير نماذج تدخل أكثر شمولية واستدامة تضمن فعالية الاستجابة في مختلف مراحل الكارثة.

التعليق على الدراسات السابقة

تشير دراسة (سعاد سعيد عمار ضو، 2024م) إلى الدور المهني الحيوي للخدمة الاجتماعية في حالات الكوارث والأزمات من خلال تحليل كارثة درنة حيث أكدت على أن الأخصائي الاجتماعي يمثل عنصرًا أساسيًا في إدارة الموقف الكارثي وأن التدخل المهني يتطلب مهارات ومعارف متخصصة إلا أن الدراسة أبرزت في الوقت ذاته وجود قصور في التأهيل المهني وضعف في الكفاءة لدى بعض الممارسين ويتضح من هذه الدراسة أن الواقع التطبيقي للخدمة الاجتماعية في ليبيا ما زال يواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف التدريب وغياب الجاهزية الكاملة لمواجهة الأزمات وهو ما يتطلب تطويرًا في برامج الإعداد المهني وتعزيز القدرات الميدانية، كما جاءت دراسة (طارق عبد الله التركي، 2021م) لتسلط الضوء على التحديات الإدارية والعملية التي تواجه العاملين في إدارة التنمية الاجتماعية أثناء تقديم التعويضات عن الكوارث الطبيعية حيث أوضحت أن المشكلات العملية تمثل العائق الأكبر أمام الأداء الفعال تليها المشكلات الإدارية والقانونية وتكشف هذه الدراسة عن أن إدارة الكوارث لا ترتبط فقط بالجانب المهني للأخصائي الاجتماعي بل تتأثر بشكل مباشر بالبيئة المؤسسية والتنظيمية مما يعني أن تحسين الأداء يتطلب تطوير الهياكل الإدارية وتوفير دعم مالي ولوجستي مناسب.

وتناولت دراسة (نجاة الهادي عبد الله محمد، 2026م) التحولات الاجتماعية في ليبيا بعد النزاع السياسي مشيرة إلى أن هذه التحولات أثرت بشكل عميق على البناء الاجتماعي والأسري خاصة الفئات الهشة مثل النساء والأطفال والنازحين وأكدت الدراسة أن التدخل

المهني للخدمة الاجتماعية يسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال التمكين والدعم النفسي والاجتماعي مع ضرورة تعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتوضح هذه الدراسة أن دور الخدمة الاجتماعية لا يقتصر على الاستجابة للأزمات فقط، بل يمتد إلى إعادة بناء المجتمع بعد الكوارث والنزاعات، أما دراسة (سعيدة أبوسيف مفتاح علي، 2019م) فقد ركزت على استراتيجيات التدخل المهني في حالات الكوارث الطبيعية حيث كشفت عن وجود قصور في الإجراءات المتبعة لجمع البيانات وصياغة قرارات التعويض مما أدى إلى ضياع حقوق بعض المتضررين وتؤكد هذه الدراسة أن ضعف الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي يرتبط بشكل مباشر بنقص التدريب وعدم وضوح الأدوار المهنية وغياب التخطيط المسبق لحالات الطوارئ وهو ما ينعكس سلبًا على جودة التدخل الاجتماعي في أوقات الكوارث.

وتوضح دراسة (خيري النبي، 2026م) أن كارثة إعصار دانيال في درنة لم تكن مجرد حدث طبيعي بل كانت نتيجة تداخل عوامل تنظيمية ومؤسسية ضعفت من قدرة المجتمع على الاستجابة وقد أبرزت الدراسة أن فشل أنظمة الإنذار المبكر وضعف البنية التحتية كان له تأثير مباشر في حجم الخسائر وهذا يعكس أهمية التكامل بين التخطيط البيئي والاجتماعي وإدارة المخاطر حيث لا يمكن التعامل مع الكوارث بمعزل عن السياق المؤسسي والتنموي العام، وتناولت دراسة (إيناس رجب بوجيدار، 2025م) التداعيات الاجتماعية السلبية لإعصار دانيال في الإطار الاجتماعي حيث أوضحت أن فقدان الممتلكات وتدهور الظروف المعيشية كانا من أبرز الآثار التي أثرت على الأسر كما أكدت على ضرورة وضع خطط شاملة لإدارة الكوارث بمشاركة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مما يدل على أهمية التكامل المجتمعي في مواجهة الكوارث والحد من آثارها الاجتماعية، كما قدمت دراسة (حاكمة مسعود محمد، 2026م) رؤية سوسيولوجية مهمة حول التضامن الاجتماعي أثناء الكوارث حيث بينت أن المجتمعات تُظهر أنماطًا من الدعم التلقائي تعكس قوة الروابط الاجتماعية والثقة بين الأفراد وتؤكد هذه الدراسة أن الكوارث لا تكشف فقط عن نقاط الضعف بل عن قدرات المجتمع على التكيف وإعادة التنظيم مما يعزز مفهوم المرونة الاجتماعية كعنصر أساسي في مواجهة الأزمات.

وفيما يتعلق بالدراسات العربية فقد تناولت دراسة (جعفر النور معاذ داؤد، 2021م) دور الخدمة الاجتماعية في التدخل في الأزمات من خلال تجربة الهلال الأحمر السوداني وأكدت أن الأخصائيين الاجتماعيين يلعبون دورًا مهمًا في رفع الوعي والتخفيف من آثار الكوارث إلا أن هذا الدور يتطلب تعزيز التدريب والتأهيل المستمر كما أكدت دراسة (عصام رشاد عبد المنعم الصباغ، 2023م) على أهمية جاهزية المنظمات الأهلية في تمكين المجتمعات المحلية مشيرة إلى وجود معوقات مالية وتنظيمية تحد من فعاليتها مما يستدعي تطوير آليات الدعم والتنسيق، وتشير دراسة (هيثم سيد عبد الحليم محمد، 2020م) إلى أهمية الدور الوقائي لمؤسسات الخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث حيث أكدت على ضرورة تطوير أنظمة الإنذار المبكر وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المختلفة كما أبرزت دراسة (محمد جمعة علي جمعة، 2025م) أهمية المرونة التنظيمية في تعزيز جاهزية المؤسسات الجامعية للتعامل مع الأزمات مما يعكس أهمية البعد الإداري والتنظيمي في إدارة الكوارث.

أما الدراسات الأجنبية مثل دراسة (كليري ودومينيلي، 2020م) فقد ركزت على الأبعاد الحقوقية والاجتماعية للخدمة الاجتماعية في الكوارث مؤكدة على أهمية العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة كما أشارت دراسة (هارمز وآخرون، 2022م) إلى أن الأدلة البحثية في مجال الخدمة الاجتماعية في الكوارث ما تزال في مراحلها الأولى، مما يتطلب تعزيز البحث العلمي وبناء قواعد معرفية أكثر قوة، وقدمت دراسة (تيموثي سيم، 2022م) إطارًا للكفاءات الأساسية للأخصائيين الاجتماعيين في إدارة الكوارث مما يساعد على سد الفجوة في التعليم والتدريب المهني كما أكدت دراسة (أربيتا داس، 2020م) على ضرورة دمج المعرفة المحلية في فهم الكوارث وانتقاد الاعتماد على النماذج التقنية فقط دون مراعاة السياقات الاجتماعية والثقافية.

جوانب الضعف وجوانب القوة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تظهر الدراسات المحلية – خاصة دراسة (سعاد سعيد عمار ضو، 2024) ودراسة (خيري النبي، 2026) – تركيزًا واضحًا على الواقع الليبي حيث تناولت كارثة درنة بوصفها نموذجًا تطبيقيًا كاشفًا لمدى جاهزية مؤسسات الخدمة الاجتماعية وقد أكدت هذه الدراسات على الأهمية الكبيرة للدور المهني للأخصائي الاجتماعي في إدارة الكوارث لكنها في الوقت نفسه كشفت عن قصور واضح في مستوى

التدريب والكفاءة المهنية إلى جانب ضعف أنظمة الإنذار المبكر والتنسيق المؤسسي كما أظهرت دراسات أخرى مثل (سعيدة أبوسيف، 2019) و(إيناس بوجيدار، 2025) أن هناك خللاً في الإجراءات التطبيقية خاصة فيما يتعلق بتقييم الأضرار وصرف التعويضات مما يعكس ضعفًا في البنية التنظيمية والتخطيط المسبق وتكمن قوة هذه الدراسات في ارتباطها الوثيق بالواقع الميداني الليبي وتقديمها بيانات تطبيقية دقيقة إلا أن من أبرز أوجه القصور فيها هو تركيزها الجزئي على حالات أو مؤسسات محددة دون تقديم رؤية شمولية متكاملة لممارسة الخدمة الاجتماعية على المستوى الوطني وهو ما يحاول البحث الحالي تجاوزه من خلال مراجعة منهجية شاملة.

أما الدراسات العربية مثل دراسة (جعفر النور، 2021) ودراسة (عصام الصباغ، 2023) فقد ركزت على إبراز الدور العام للخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث مع التأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية كما أوضحت هذه الدراسات أهمية إدماج الأخصائيين الاجتماعيين ضمن فرق الاستجابة للطوارئ وأوصت بضرورة إنشاء وحدات متخصصة وتطوير المناهج التعليمية ذات الصلة وتمثل هذه الدراسات نقطة قوة من حيث تقديمها أطرًا نظرية وتنظيمية يمكن الاستفادة منها في تطوير العمل الاجتماعي إلا أنها تعاني من قصور يتمثل في محدودية التطبيق الميداني في بعض الحالات وعدم التركيز الكافي على الخصوصية السياقية لكل دولة خاصة الحالة الليبية التي تتسم بظروف سياسية ومؤسسية معقدة ويبرز دور البحث الحالي في محاولة مواءمة هذه الطروحات النظرية مع الواقع الليبي.

وفيما يتعلق بـ الدراسات الأجنبية مثل دراسة (Cleary & Dominelli، 2020) ودراسة (Timothy Sim، 2022)، فقد قدمت هذه الدراسات نماذج متقدمة في فهم أدوار الخدمة الاجتماعية في الكوارث مع التركيز على مفاهيم العدالة الاجتماعية والتمكين والكفاءة المهنية متعددة المستويات كما تناولت هذه الدراسات الكفاءات الأساسية المطلوبة للأخصائيين الاجتماعيين وأهمية العمل متعدد التخصصات ودمج المعرفة المحلية في إدارة الكوارث وتمتاز هذه الدراسات بعمقها النظري وشموليتها واعتمادها على مراجعات منهجية واسعة إلا أن من أبرز أوجه القصور فيها هو بعدها النسبي عن السياقات النامية أو غير المستقرة مثل ليبيا مما قد يحد من إمكانية تطبيق نتائجها بشكل مباشر وتأتي أهمية البحث الحالي في الاستفادة من هذه النماذج العالمية مع تكييفها بما يتناسب مع الواقع المحلي، وبالمقارنة مع هذه الدراسات يتضح أن البحث الحالي يتميز بعدة جوانب قوة أهمها اعتماده على مراجعة منهجية تجمع بين مختلف المستويات (المحلية، العربية، والأجنبية) مما يتيح رؤية تحليلية شاملة ومتكاملة كما يسعى إلى سد فجوة معرفية واضحة تتعلق بضعف الدراسات التي تناولت واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ليبيا بشكل منهجي ويركز البحث على تحليل التحديات الفعلية التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين مثل ضعف التدريب وقصور التنسيق وعدم وضوح الأدوار وهو ما يمنحه بعدًا تطبيقيًا مهمًا، ويمكن الإشارة إلى أن من أوجه القصور العامة في الدراسات السابقة – والتي يحاول البحث الحالي معالجتها – هو غلبة الطابع النظري في بعض الدراسات العربية مقابل التركيز الجزئي في الدراسات المحلية وضعف التكامل بين التحليل النظري والتطبيق الميداني كما أن العديد من الدراسات لم تعتمد منهجية مراجعة شاملة للأدبيات وهو ما يجعل نتائجها محدودة في التعميم، وبناءً على ما سبق وإن البحث الحالي لا يقتصر على عرض الدراسات السابقة بل يتجاوز هذا إلى تحليلها نقديًا وربطها بالسياق الليبي بهدف تقديم فهم أعمق لواقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية وتحديد سبل تطويرها بما يتلاءم مع التحديات المعاصرة.

منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج المراجعة المنهجية للأدبيات (Systematic Literature Review)، وهو أحد أساليب البحث العلمي الوصفي التحليلي، ويهدف إلى جمع وتحليل وتوليف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة الكوارث الطبيعية، ويعتمد هذا المنهج على خطوات منظمة تشمل: تحديد سؤال البحث، اختيار الدراسات، تقييمها، ثم تحليل النتائج واستخلاص التوجهات العامة والفجوات البحثية.

ثانياً: أدوات الدراسة

تتمثل أداة الدراسة الأساسية في:

أداة تحليل المحتوى العلمي للدراسات السابقة، وتشمل تحليل البحوث والرسائل العلمية والمقالات المحكمة ذات العلاقة بالخدمة الاجتماعية والكوارث الطبيعية، ويتم استخدام استمارة تحليل أدبيات تتضمن:

•موضوع الدراسة

•المنهج المستخدم

- العينة

•أدوات جمع البيانات

•أهم النتائج

•أوجه القصور أو الفجوات البحثية

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية متنوعة، أهمها:

- الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)
- المقالات العلمية المحكمة
- الدوريات العلمية العربية والأجنبية
- قواعد البيانات الإلكترونية (مثل Google Scholar، ResearchGate، Scopus)
- تقارير المنظمات الدولية والمحلية ذات الصلة بالكوارث والخدمة الاجتماعية
- الدراسات الليبية والعربية المرتبطة بإدارة الكوارث والخدمات الاجتماعية

رابعاً: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في: مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة التي تناولت موضوع الخدمة الاجتماعية والكوارث الطبيعية.

يتم اختيارها باستخدام العينة القصدية (Purposive Sampling) وفق معايير محددة مثل:

- الارتباط المباشر بموضوع الدراسة
- حداثة الدراسات (يفضل آخر 10–15 سنة)
- تنوع البيئات الجغرافية (ليبيا، الدول العربية، ودول أخرى)
- اعتمادها على مناهج علمية واضحة

خامساً: أساليب التحليل

تعتمد الدراسة على:

- التحليل الوصفي التحليلي لتوصيف الدراسات السابقة
- تحليل المحتوى (Content Analysis) لتصنيف الدراسات حسب الموضوعات والمناهج
- التحليل المقارن لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات
- التوليف البحثي (Synthesis) لاستخلاص النتائج العامة والفجوات البحثية في الأدبيات

سادساً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: الخدمة الاجتماعية في مجال مواجهة الكوارث الطبيعية، والدراسات التي تناولت التدخلات الاجتماعية أثناء الأزمات والكوارث

الحدود المكانية: الدراسات المتعلقة بـليبيا بشكل أساسي مع الاستفادة من بعض الدراسات العربية والدولية المقارنة

الحدود المنهجية: تعتمد فقط على الدراسات المنشورة باستخدام مناهج علمية واضحة، و تستبعد الدراسات غير المحكمة أو غير المكتملة منهجياً

نتائج الدراسة

1. أظهرت الدراسات والأدبيات السابقة أن واقع ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الكوارث الطبيعية في ليبيا ما يزال محدودًا، ويتسم بضعف التنظيم المؤسسي وقلة إدماج الأخصائيين الاجتماعيين ضمن خطط إدارة الكوارث والأزمات.
2. بينت الدراسات أن دور الأخصائي الاجتماعي يتركز بصورة أساسية في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين، والمساهمة في الإغاثة الاجتماعية، وتقدير احتياجات الأسر المتضررة، إلا أن هذا الدور ظل محدودًا خلال مراحل الاستعداد المبكر والتخطيط الوقائي للكوارث.
3. كشفت الأدبيات أن فعالية التدخلات الاجتماعية في الحد من آثار الكوارث الطبيعية في ليبيا كانت متوسطة إلى ضعيفة، نتيجة غياب التخطيط المسبق، وضعف الإمكانات البشرية والمادية، وعدم استمرارية برامج الدعم النفسي والاجتماعي بعد الكارثة.
4. أوضحت الدراسات أن من أبرز التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الكوارث الطبيعية: نقص التدريب المتخصص، وضعف التنسيق المؤسسي، وقلة الموارد والإمكانات، إضافة إلى غياب السياسات الوطنية الواضحة لإدارة الكوارث من منظور اجتماعي.
5. أظهرت نتائج المراجعة وجود ضعف واضح في مستوى التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية والصحية والإغاثية أثناء الكوارث، مما انعكس سلبًا على سرعة الاستجابة وكفاءة تقديم الخدمات للمتضررين، كما ظهر بوضوح خلال كارثة إعصار درنة.
6. بينت الدراسات أن برامج التدريب والتأهيل المهني للأخصائيين الاجتماعيين في مجال إدارة الكوارث ما تزال محدودة وغير كافية، مع غياب برامج متخصصة ومستدامة لبناء القدرات المهنية في هذا المجال.
7. كشفت المراجعة المنهجية أن معظم الدراسات الليبية ركزت على الجوانب الإدارية والإنسانية للكوارث الطبيعية، خاصة كارثة درنة، في حين كان الاهتمام بالدور المهني للخدمة الاجتماعية محدودًا نسبيًا، مما يشير إلى الحاجة لإجراء مزيد من الدراسات المتخصصة في الخدمة الاجتماعية والكوارث الطبيعية في السياق الليبي.
8. أوضحت الأدبيات أن ضعف الحوكمة وغياب التخطيط الوقائي ونظم الإنذار المبكر أسهمت في زيادة حجم الخسائر البشرية والاجتماعية خلال الكوارث الطبيعية، وهو ما زاد من الأعباء الواقعة على مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية.

توصيات الدراسة

1. ضرورة إدماج الخدمة الاجتماعية ضمن الهياكل التنظيمية للجان العليا لإدارة الأزمات والطوارئ في ليبيا بصفة رسمية.
2. تصميم برامج تدريبية مستدامة للأخصائيين الاجتماعيين تحت مسمى "إدارة التدخل الاجتماعي في الكوارث" بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية.
3. تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في "التخطيط الوقائي" ونشر الوعي المجتمعي كجزء من نظم الإنذار المبكر.
4. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة وربط المؤسسات الاجتماعية والصحية والإغاثية إلكترونياً لضمان سرعة الاستجابة.
5. تشجيع الدراسات الميدانية التي تركز على "نماذج التدخل المهني" الحديثة في بيئة الكوارث الليبية، بدلاً من الاكتفاء بالوصف الإداري.
6. تطوير خطط إخلاء واضحة ومحددة مسبقاً تشمل خرائط للمناطق الآمنة ومسارات الإخلاء ومراكز الإيواء.
7. توحيد الخطاب الإعلامي الرسمي أثناء الأزمات لتجنب تضارب المعلومات وضمان وصول رسائل دقيقة وواضحة للمواطنين.
8. الاستثمار في التوعية المجتمعية وإدارة المخاطر لرفع وعي السكان بكيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية قبل وقوعها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. المرسي سماح. (2018) الانكشاف الاقتصادي أسبابه مؤشراته اثاره وتداعياته على اقتصاديات الدول الافريقية. معهد البحوث والدراسات الافريقية .
2. خالدة مرعي، خمو محمد و دلير احمد (2020) نظام الانذار المبكر ودوره في الحد من مخاطر الكوارث دراسة في إطار القانون الدولي العام، كلية القانون والسياسة.
3. خميس خليل (2016) الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية (5).
4. طالب احمد (2018) الأسس النظرية العامة لإدارة الازمات، ص3.
5. علوطي لمين، و عبد العزيز بوخريص (2018) العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للازمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية (دراسة تحليلية). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(19).
6. موساوي امال، وصالحي أسماء (2020) مدي فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الازمات الاقتصادية مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 3 (2).
7. نوري الحاقاني، و بلالدة الجوادي (2021) تحليل مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات في القطاع الحقيقي في العراق للمدة 2004 - 2017. مجلة دراسات اقتصادية (41).
8. عبد العزيز عبد الونيس رمضان عاشور. تقدير(2022) عمق الجريان السطحي لحوض وادي درنة بالتكامل بين تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ونموذج SCS-CN" دورية جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية.
9. ديوان المحاسبة الليبي. (2022). التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام2022.
10. إبراهيم حنش سعيد ، (2022م)، ملامح مراكز إدارة الأزمات بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول.
11. مقال. (2023). استراتيجية الحلول الدائمة للنازحين: خطوة ضرورية نحو التعافي على المدى الطويل. غير محدد الناشر.
12. سعاد سعيد عمار ضو ضو. (2024). PDF الدور المهني للخدمة الاجتماعية في الكوارث والازمات" كارثة درنة أنموذجاً": الدور المهني للخدمة الاجتماعية في الكوارث والازمات" كارثة درنة أنموذجاً". مجلة العلوم الرياضية والمرتبطة, 4(36).
13. جعفر النور معاذ داؤد. (2021م). واقع الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية دورها في التدخل في الازمات والكوارث (دراسة حالة لجمعية الهلال الاحمر السودان) (Doctoral dissertation, جامعة النيلين).
14. طارق عبد الله التركي. (2021م). الصعوبات التي تواجه العاملين بإدارة التنمية الاجتماعية في منح التعويضات عن الكوارث الطبيعية والنكبات ومقترحاتهم لحلها (دراسة ميدانية مطبقة في الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي). مجلة علوم التربية, (السابع).
15. نجاة الهادي عبدالله محمد. (2026م). علم اجتماع حين يُعاد تشكيل المجتمع: التغير الاجتماعي في ليبيا بين النزاع السياسي وتحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. مجلة البحوث الأكاديمية, 30(1).
16. سعيدة ابوسيف مفتاح علي،(2019م)، استخدام استراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية وقت الكوارث الطبيعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية طرابلس ليبيا، مقال في مجلة علمية.
17. رشاد عبدالمنعم الصباغ, & عصام. (2023). متطلبات جاهزية الجمعيات الاهلية لتمكين المجتمعات المحلية في مواجهة الكوارث والازمات من منظور التنمية المحلية. دراسات في الخدمة الاجتماعية, 61(2).
18. إيناس رجب بوجيدار, سالمة عبدالرازق عبدالسلام الشلوي, هديل فرج صالح الشاعري, أنوار عبدالنبي ابراهيم السعيطي, حنان عبدالسلام فرج المالكي, زهرة فرج عبدالجواد القبائلي, & آية أحمد الشريف المنصوري. (2025). تداعيات الظواهر الاجتماعية السلبية عقب كارثة إعصار دانيال وآليات المواجهة دراسة وصفية تحليلية لعينة من الأسر في مدينة درنة (ليبيا). مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 3(5).

19. جمال محمد السيد, & أيمن. (2019). دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة خطورة الكوارث الطبيعية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية-أسوان, 2(3).
20. هيثم سيد عبد الحليم محمد،(2020م)، متطلبات ممارسة الدور الوقائي بمؤسسات مواجهة الأزمات والكوارث المحلي من منظور تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية،مج1، ع49.
21. أحمد, & أسماء. (2022). المنطلقات النظريَّة للخدمة الاجتماعيَّة في إدارة الأزمات والكوارث. مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية, 2(4).
22. صالح, عماد فاروق, عبد ربه, & مجدي محمد مصطفي. (2019). قيم التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في إدارة الكوارث. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية, 31(1).
23. شادي بن شاهر بن حامد البركاتي الشريف،(2022م)، بعنوان الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في مواجهة أزمة جائحة كورونا (دراسة تطبيقية على الاخصائيين الاجتماعيين بمستشفيات العزل الصحي بمنطقة مكة المكرمة، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج3، ع34.
24. هشام عبد الحكيم محمد محمد، (2018م)، دور الخدمة الاجتماعية نحو مواجهة المشكلات البيئية، مجلة الخدمة الإجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، ج9، ع60.
25. عصام بدري أحمد محمد،(2015م)، الكوارث والأزمات المجتمعية ودور طريقة تنظيم المجتمع قي مواجهتها في ظل المستجدات العالمية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، جامعة أسيوط - كلية الخدمة الاجتماعية، مج1، ع2.
26. جمعة على جمعة, على عبد الرحيم مفرج, & دعاء. (2025). المرونة التنظيمية كآلية فى التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بجامعة أسيوط. دراسات في الخدمة الاجتماعية, 70(1).
27. سليمان حسين محمد حسين، (2019م)، دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في إدارة الأزمات في السودان دراسة حالة بعض المؤسسات الاجتماعية بولاية النيل الأزرق (2005 - 2014م)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا معهد تنمية الأسرة والمجتمع.
28. حاكمه مسعود محمد، (2026م)، سوسيولوجيا الأزمات التضامن الاجتماعي في مواجهة الكوارث الطبيعية والمناخية، مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مج2، ع1.
29. عصام بدري أحمد محمد، (2017م)، تكامل جهود المنظمات الحكومية والأهلية فى مواجهة الكوارث والأزمات المجتمعية" دراسة من منظور تنظيم المجتمع،كلية الخدمة الإجتماعية، قسم تنظيم المجتمع.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. مركز المدافع عن حقوق الإنسان، (2023). مجموعة العمل المعنية بالمساءلة تدعو إلى تحقيق دولي مستقل في كارثة درنة وشرق ليبيا.
2. سيلينو، أندريا. (2024). فيضانات درنة: إعادة إعمار ليبيا وانعكاس الإخفاقات الدولية. تعليق. المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI).
3. فاسانوتي، فيديريكا ساياني. (2023). مستقبل ليبيا بعد كارثة سد درنة. تقارير نظم المعلومات الجغرافية.
4. هاجنلوشر، مايكل، سناء أوكاموتو، ونيدهي ناجابهاتلا.(2023). فيضان ليبيا يكشف عن قصور في الوقاية من الكوارث في الدول الهشة. جامعة الأمم المتحدة.
5. هينسون، بوب، وجيف ماسترز. (2023). فيضان ليبيا: كارثة مناخية وبنية تحتية. روابط بيل للمناخ.
6. ليبيا: في ثوانٍ، (2024). كل شيء "متغيرون: العدالة والإنصاف بعيدان المنال عن الناجين من فيضان درنة". منظمة العفو الدولية.

7. ميريسائي، س.م.، إبراهيم، م.أ.، وفايزة، أ. (2015). إعادة التوطين وإعادة الإعمار الحضري بعد الحرب: دراسة حالة خرم شهر، إيران - قسم التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة مالايا، كوالالمبور، ماليزيا.
8. بويجلاييل، م.، كيراز، أ.، ولمامشا، ح. (2025). تعليم الاستدامة من أجل التعافي بعد الكوارث: دراسة نوعية لوجهات نظر المجتمع والسياسات في درنة، ليبيا. الاستدامة، 17(22).
9. النبي، ك.، مفتاح، م.، إيواز، و.، البصير، ف.، والكرو، ح. (2026). المخاطر البيئية والإخفاقات النظامية خلال إعصار دانيال: دراسة حالة لكارثة فيضان درنة في ليبيا. مجلة القلم للعلوم الطبية والتطبيقية.
10. داس، أ. (2020). العمل الاجتماعي، الكوارث، والمجتمعات: تحدي حدود المهنة. المجلة البريطانية للعمل الاجتماعي، 50(8).
11. كوكيتسو، م. ف.، لويس، ن.، وكالفن، م. ج. (2021). التحديات التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون في التعامل مع ضحايا وناجين الكوارث الطبيعية. المجلة الأوراسية للعلوم الاجتماعية، 9(3).
12. ألستون، م.، وتشاو، أ. ي. (2021). مقدمة - عندما يلتقي العمل الاجتماعي بالكوارث: التحديات والفرص. المجلة البريطانية للعمل الاجتماعي، 51(5).
13. ميهاي، أ. (2017). آثار تدخل العمل الاجتماعي في الكوارث التي تحددها الأسباب الطبيعية. مجلة المساعدة الاجتماعية, (1).
14. ماجلاجليتش، ر. أ. (2019). تنظيم وتقديم الخدمات الاجتماعية في حالات الكوارث الطبيعية: دروس مستفادة من بحوث الخدمة الاجتماعية حول الكوارث الطبيعية. الخدمة الاجتماعية الدولية، 62(3).
15. سيم، ت.، هي، م.، ودومينيلي، ل. (2022). الكفاءات الأساسية للخدمة الاجتماعية في ممارسة إدارة الكوارث: مراجعة تكاملية. بحث في ممارسة الخدمة الاجتماعية، 32(3).
16. كليري، ج.، ودومينيلي، ل. (2020). العمل الاجتماعي والكوارث: الأدبيات المنهجية
17. بنور، ت. أ.، هادي محمد عبد الحميد، م.، بن حسين، أ. م.، عبدهير، ر. س.، خفافة، و. م.، شيبوب، أ. م.، وعابد، ف. أ. (2025). إدارة الكوارث في ليبيا.
18. هارمز، إل.، بودي، ج.، هيكي، إل.، هاي، ك.، ألكسندر، م.، بريغز، إل.، ... وهازليجر، ت. (2022). بحث العمل الاجتماعي في مرحلة ما بعد الكوارث.